

(كتاب الدرر في منع عمر تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي في الرد على الشيخ محمد محمود بن التلاميذ
التركزي الشنقيطي القائل بصرف عمر تحقيق ودراسة)

*(Book Aldar in preventing Omar ritten by Ahmed bin Amin al-Shanqeeti
in response to Sheikh Mohammed Mahmoud bin Talmid Alnkrazi
Shanqeeti saying that Omar Investigation and study)*

د. محمد إبراهيم محمد بخيت

كلية اللغات جامعة المدينة العالمية بماليزيا ، إيميل الباحث¹

(mohamed.bakhet@mediu.my)

تاريخ الاستلام: 06-03-2019 تاريخ القبول: 11-05-2019 تاريخ النشر: 2019/06/30

ملخص:

(لقد صنف علماؤنا القدامى كثيراً من الرسائل في بيان جزئيات نحوية وقع اللبس فيها ، وهذا البحث هو تحقيق لرسالة منها بعنوان الدرر في منع عمر، تناول مؤلفه الرد على الشيخ محمد محمود بن التلاميذ التركزي الشنقيطي القائل بصرف عمر، وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة ، وتمهيد، ومبحثين: الأول اشتمل على: التعريف بالشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي ، والشيخ محمد محمود بن التلاميذ ، وذلك ببيان اسمهما ونسبهما، ومؤلفاتهما، وشيوخهما ، ووفاتهما، ووصف الرسالة المحققة، وتوثيق نسبتها، والثاني : تحقيق الرسالة ، وتكمن إشكالية البحث في اعتماده على نسختين للرسالة الثانية منهما مصورة عن الأولى ولم أعثر على غيرها ، وترجع أهمية هذا البحث في كونه يلقي الضوء على رسالة تراثية في النحو لم تحقق من قبل وإن كانت مطبوعة ، ويهدف البحث إلى أمور: أولاً: تحقيق هذه الرسالة. ثانياً: بيان مكانة مؤلف الرسالة من خلالها ، ثالثاً: المساهمة في تحقيق التراث النحوي ونشره، وقد اعتمدت في أدوات ومنهج هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم المنهج الوصفي على دراسة اللغة وتحديد خصائصها، ووصف طبيعتها وصفاً دقيقاً، والمنهج التحليلي الذي يهتم بتحليل النصوص والأقوال ، وفي نهاية هذا البحث وقفت على مجموعة من النتائج أهمها: أولاً: عظم مكانة مؤلف الرسالة في عصره . ثانياً: يوقفنا البحث على أثر من التراث النحوي فيظهره للباحثين ودارسي اللغة العربية).

كلمات مفتاحية: الدرر ، منع ، عمر ، الشنقيطي ، التلاميذ.

Abstract:

(kitab aldurar fi mane eumar talif ahmad bin al'amin alshanqitii fi alradi ealaa alshaykh muhammad mahmud bin altalamid altarkuzii alshanqitii alqayil bisarf eumar. Investigation and a study

¹ - المؤلف المرسل: محمد إبراهيم بخيت ، الإيميل: mohamed.bakhet@mediu.my

*Dr. Mohamed Ibrahim Mohamed Bekheet, Assistant Professor, Arabic Language Department.
Faculty of Languages*

Abstract:

Our ancient scientists have classified a lot of thesis to give an overview on syntactic controversy on the dispute. this research is an investigation of a thesis titled (aldurar fi mane eumar) the author has replied on alshaykh muhamad Mahmoud bin Talamid altarkuzii alshanqitii alqayil bisarf eumar. this research includes an overview of alshaykh ahmad bin al'amin alshanqitii, and alSheikh Mohammed Mahmoud bin Talamid covering their names, descents, publications, sheiks, death, the description of the investigated thesis and documentation of its attributor. The second is the investigation of a thesis. The importance of this research is that it focuses on syntactic heritage thesis that is printed but it hasn't, investigated yet. The research is aimed at: first: investigation of alrisala. second: Statement of the author's status through it. third: conditions as contribution in the preservation of syntactic heritage. In the tools and methodology of this research, I adopted the descriptive and analytical approach where the descriptive approach is based on the study of the language, identification of its characteristics and accurate description of its nature while the analytical approach focuses on the analysis of syntactic texts and statements. At the end of the research, I was able to conclude a number of results including mainly: first: the great prestige which the author of this study, second: the research highlights an important topic of the syntactic heritage for the researchers and learners of Arabic language

Keywords: : aldurar; mane; eumar; alshanqitii; Talamid.

المقدمة:

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام ، والصلاة والسلام على منبوع البيان ، ومهبط العرفان، المؤدب بالقرآن سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - الذي بعثه ربه هاديًا للعاصرين ، ومنارًا للسائرين ، وشفيعًا للمؤمنين ، ورحمة للعالمين ، وسيدًا للبشر أجمعين ، وبعد :

إن تحقيق كتب التراث من أجل الأعمال العلمية وأشرفها لاسيما تحقيق التراث النحوي والصرفي إذ إنه يصلح حاضر الأمة بماضيها، ويسهم إسهامًا فعالًا في بعث الكنوز النفيسة الجديرة بأن يشمر الباحثون في ميدان النحو واللغة عن ساعد الجد فينبضوا الغبار عنها بتحقيقها ودراستها ، ومعالجتها معالجة حديثة تبرز مضامينها ، وتوضح معالمها ؛ لتكون الاستفادة من هذه الكنوز سهلة المسالك ، سائغة المشارب .

أهمية البحث :

ترجع أهمية هذا البحث في كونه يلقي الضوء على رسالة تراثية في النحو في بيان منع كلمة عمر من الصرف، فلقد صنف علماءنا القدامى كثيراً من الرسائل في جزئيات ومسائل محددة في النحو منها هذه الرسالة .

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في اعتماده على نسخة واحدة فقط للرسالة المحققة حيث لم أعثر على غيرها.

أسئلة الدراسة: تدور وتتمحور أسئلة هذه الدراسة في التساؤلات التالية:

- من الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي ، وما أهم أعماله ، وما مكانته العلمية ، ومتى توفي؟
- من الشيخ محمد محمود بن التلاميذ ، وما أهم أعماله ، وما مكانته العلمية ، ومتى توفي؟
- ما سبب منع كلمة عمر من الصرف ؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى الإجابة على الأسئلة السابقة وذلك ببيان:

أولاً: التعريف بالشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي . ثانياً : التعريف بالشيخ محمد محمود بن التلاميذ .

ثالثاً : أسباب منع كلمة عمر من الصرف .

المصطلحات والمفاهيم : يهدف البحث إلى الوقوف على مفهوم الصرف، العدل ، العلمية .

فالصرف : هو تنوين يبين كون الاسم المعرب خالياً من شبه الفعل⁽¹⁾ .

والعدل : هو تحويل الاسم من حالة إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي لغير قلب، أو تخفيف، أو إلحاق، أو معنى زائد⁽²⁾ .

قال ابن جني : " معنى العدل أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناءً آخر نحو عمر وأنت تريد عامراً وزفر وأنت تريد زافراً"⁽³⁾ .

والعلمية : يراد بها العَلَم وهو الاسم الذي يدل على فرد واحد من أفراد جنس ، وهو قسمان : العلم المفرد نحو سليم ، والعلم المركب، وله أقسام ثلاثة: المركب الإضافي، نحو عبد الله، والمركب المزجي، نحو بيت لحم، والمركب الإسنادي، نحو تأبط شرًا.

منهج البحث :اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، إذ أن المنهج الوصفي يقوم على أساس دراسة اللغة وتحديد خصائصها، ووصف طبيعتها وصفاً دقيقاً ، والمنهج التحليلي الذي يهتم بتحليل النصوص النحوية والأقوال ، كما اعتمد على المنهج التاريخي حيث أتبع حياة كل من العالمين المذكورين .

أدوات البحث ومنهجيته :تمثلت منهجية البحث وأدواته في النقاط التالية :

أولاً: احترمت نص الرسالة فلم أندخل فيه إلا بالقدر الذي لا يمس جوهره ككتابته وفق القواعد الإملائية المعروفة لنا اليوم .

ثانياً: خرَّجْتُ الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية من حديثٍ أو أثرٍ، مع بيان موضع الشاهد واللغة .

ثالثاً: وثَّقْتُ النصوص والآراء التي نقلها مؤلفُ الرسالة عن غيره من النحاة وذلك بالرجوع إلى مؤلفات أصحابها ، أو إلى أمهات الكتب النحوية . رابعاً: ضبطتُ الشواهدَ ضبطاً تاماً معتمداً في ذلك على كتب الشواهد كالحزانة وغيرها .

خامساً: ضبطتُ ما أشكَلُ مِنْ متنِ الرسالة . سادساً: ترجمتُ لمؤلفِ الرسالة والأعلام التي وردت بالرجوع إلى كتب التراجم.

سابعاً : عَنَوْنْتُ لجزئياتِ البحث ووضعتها بين معكوفين .

ثامناً : ذكرت المعلومات كاملةً عن المصادر والمراجع عند ذكرها أول مرة، وفي نهاية البحث في فهرس المراجع والمصادر.

حدود البحث: هذا البحث لا حدود له زمانية أو مكانية ، وله حدود موضوعية حيث تُركِّزُ هذه الدراسة على تحقيق رسالة في علم النحو في بيان رد أحمد بن الأمين الشنقيطي على الشيخ محمد محمود بن التلاميذ المركزي الشنقيطي القائل بصرف عمر ،ويليه البراهين الأدبية في الرد على الحماسة التركزية.

إجراءات البحث وهيكله: اشتمل هذا البحث على مقدمة ، وتمهيد ، ومبحثين ، وخاتمة ، وفهرس للمراجع والمصادر وآخر للموضوعات .

فأما المقدمة فذكرت فيها: أهمية البحث وأهدافه ، وإشكاليته ، ومنهجه ، والدراسات السابقة ، وأدوات البحث وهيكله .

وأما التمهيد: فاشتمل على قسم الدراسة وفيه بيان معنى منع الاسم من الصرف وأسباب هذا المنع .

والمبحث الأول: اشتمل على : التعريف بالشيخين أحمد بن الأمين الشنقيطي ، والشيخ محمد محمود بن التلاميذ المركزي الشنقيطي ، وذلك ببيان اسمهما ونسبهما ، ومؤلفاتهما ، وشيوخهما ، ووفاتهما ، ووصف الرسالة المحققة ، وتوثيق نسبتها .

والمبحث الثاني : تحقيق الرسالة .

الدراسات السابقة : لم تحقق هذه الرسالة من قبل ، إلا أن موضوعها قد تناولته كثير من كتب النحو في نفس الموضوع لعلماء آخرين ، وقد اعتبرت هذه الكتب من مراجع التحقيق ، وقد استفدت من عرضها وأحلت على بعضها أثناء الدراسة ، ومن هذه الكتب :

- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ، علي بن مؤمن ، تح: فواز الشعار ، ط1 (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية ، 1419هـ - 1998م).

- المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن ، تحقيق / أ . محمد كامل بركات ، د. ط (د. م: دار المدني ، 1405 هـ . 1984م) .

- ارتشاف الضرب ، أبو حيان ، محمد بن يوسف بن علي ، تح: د. رجب عثمان محمد ، راجعه: د. رمضان عبد التواب ، ط1 (القاهرة: مكتبة الخانجي ، 1428هـ - 1998م) .

التذيل والتكميل، تح/ د. حسن هندواوي ، ، ط1 (دمشق: دار القلم ، 1418 هـ . 1997م) .

التمهيد:

الاسم إذا أشبه الحرف في الوضع أو المعنى أو الاستعمال أخذ ما يستحقه الحرف، وهو البناء، فبني، ويسمى الاسم المبني غير متمكن؛ لعدم تمكنه في باب الاسم، فإذا سلم من شبه الحرف صار متمكناً، أي: معرباً، والمعرب نوعان: متمكن أمكن، ومتمكن غير أمكن.

فالمتمكن الأمكن: هو المعرب المنصرف، والمتمكن غير الأمكن هو المعرب غير المنصرف، والمراد بالإمكانية: الإمكانية في باب الاسم، وتحقق هذه الإمكانية للاسم إذا بقي على أصله أي إنه لم يشبه الحرف فيبني، ولم يشبه الفعل فيمنع من الصرف⁽⁴⁾.

وإذا سلم الاسم من شبه الحرف، ولم يسلم من شبه الفعل، فإنه يكون متمكناً غير أمكن؛ أي معرب غير منصرف، فالاسم المتمكن أي المعرب ضربان: منصرف، وغير منصرف.

فالمنصرف هو الذي ينون ويجر بالكسرة في كل حال، نحو: هذا كتاب، وقرأت كتاباً، ونظرت إلى كتابٍ.

وغير المنصرف لا ينون ويجر بالفتحة ما لم يضاف أو يدخله الألف واللام، نحو: هذا أحمد، ورأيت أحمد، وسلمت على أحمد، وذلك أن الاسم إذا شابه الفعل ثقل، فلم يدخله التنوين؛ لأن التنوين علامة الأخف عليهم والأمكن عندهم.

ومنع الجر بالكسرة تبعاً لمنع التنوين؛ لتأخيهما في اختصاصهما بالأسماء، وتعاقبهما على معنى واحد في باب التمييز نحو: اشترت قيراطاً أرضاً، وقيراط أرض، فلما لم يجروه بالكسرة عوضوه منها بالفتحة، فإذا أضيف أو دخله الألف واللام فأمن فيه التنوين جر بالكسرة نحو: مررت بأفضل رجل، وبالأفضل.

وما كان من الأسماء المعربة غير شبيه بالفعل فهو المنصرف، وعلامته أنه يجر بالكسرة مطلقاً، ويدخله التنوين للدلالة على خفته، وزيادة تمكنه.

والاسم الذي لا ينصرف إذاً هو الاسم المعرب الذي أشبه بالفعل، وعلامته أنه يجر بالفتحة إلا في حالي الإضافة ودخول "أل" ولا يدخله تنوين التمكين، فالمشهور عند المحققين أن المراد بالصرف هو تنوين التمكين.

وقال المحققون إن الاسم لما شابه الفعل حذف لأجل مشابهته إياه علامة تمكنه التي هي التنوين، أي حذف علامة إعرابه؛ لأن أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل البناء، فعلى قول هؤلاء المحققين يعد نحو: الأفضل، وأفضلهم منصراً؛ لأن التنوين لم يوجد، ومثل ذلك: أفضلان وأفضلون، أي المثني وجمع المذكر السالم⁽⁵⁾.

والعلل المانعة من الصرف على نوعين : نوع يُمنع لسبب واحد، ونوع يُمنع لسببين. فالمنوع من الصرف لسبب واحد: كل اسم كان في آخره ألف التانيث الممدودة: كصحراء وعذراء وركبَاء وأنصبياء، أو ألفه المقصورة كخبلى وذكري وجرحي، أو كان على وزن منتهى الجموع كمساجد ودراهم ومصاييح وعصافير.

والمنوع من الصرف لسببين : إما علم وإما صفة. والعلم المنوع من الصرف يُمنع العلم من الصرف في سبعة مواضع⁽⁶⁾: الأول: أن يكون علماً مؤنثاً سواءً أكان مؤنثاً بالتاء: كفاطمة وعزة وطلحة وحمزة، أم مؤنثاً معنوياً: كسعاد وزينب وسقر ولظى إلا ما كان عربياً ثلاثياً ساكن الوسط، كدعد وهند وجمل، فيجوز منعه وصرفه والأولى صرفه. الثاني: أن يكون علماً أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرف: كإبراهيم، وإنما يُمنع إذا كانت علميته في لغته، فإن كان في لغته اسم جنس، كلجاء وفزند ونحوهما مما يُستعمل في لغته علماً، يصرف إن سميت به، وما كان منه على ثلاثة أحرف صرف، سواءً أكان محرك الوسط، نحو لَمَك، أم ساكنة، كَنُوح، وجُول.

الثالث: أن يكون علماً موازناً للفعل، ولا فرق بين أن يكون منقولاً عن فعل، كيشكر ويزيد وشمر، أو عن اسم على وزنه، كذئب وإستبرق، ومسمى

الرابع: أن يكون علماً مركباً تركيب مزج، غير مختوم بويه كعبلبك وحضرموت ومعدني كرب وقالي قلا. الخامس: أن يكون علماً مزيداً فيه الألف والنون: كعثمان وعمران وعظفان.

السادس: أن يكون علماً معدولاً: بأن يكون على وزن "فعل"، فيُقَدَّر معدولاً على وزن "فاعل"، وذلك كعمر وزفر وزحل وتعل، وهي معدولة عن عامر وزافر وزاحل وتاعل.

وقد أحصى النحاة ما سُمع من ذلك غير مُنصرف فكان خمسة عشر علماً. وهي: عَمْرُ وَزُفْرُ وَزُحْلُ وَتَعْلُ وَجُحْشُمُ وَجُحْخُ وَفُزْحُ وَذُلْفُ وَغُصَمُ وَجُحَى وَبُلْعُ وَمُضْرُ وَهَبْلُ وَهَدْلُ وَفُثْمُ وَعَدَهَا السيوطي في "مع الهوامع" أربعة عشر، بإسقاط "هدل".

ويُلحَقُ بها "جُمُعُ وَكُنَعُ وَبُصَعُ وَبُنَعُ"، وهي أسماء يُؤكَّدُ بها الجمع المؤنث، نحو: "جاءت النساءُ جُمُعُ وَكُنَعُ وَبُصَعُ وَبُنَعُ" أي: جميعهن، و"رأيتهنَّ جُمُعُ وَكُنَعُ وَبُصَعُ وَبُنَعُ"، و"مررتُ بهنَّ جُمُعُ وَكُنَعُ وَبُصَعُ وَبُنَعُ"، فهي ممنوعة من الصرف للتعريف وللعدل⁽⁷⁾.

يمنع صرف الاسم للعلمية أو شبهها وللعدل ، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: ما كان على فعل من ألفاظ التوكيد فإنه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعدل وذلك نحو جاء النساء جمع ورأيت النساء جمع ومررت بالنساء جمع والأصل جمعاء ؛ لأن مفرد جمعاء فعول عن جمعاء إلى جمع وهو معرف بالإضافة المقدرة أي جمعهن فأشبهه تعريفه تعريف العلمية من جهة أنه معرفة وليس في اللفظ ما يعرفه.

الثاني : العلم المعدول إلى فعل كعمر وزفر وتعل والأصل عامر وزافر وتاعل فمنعه من الصرف للعلمية والعدل.

الثالث: سحر إذا أريد من يوم بعينه نحو جئتكم يوم الجمعة سحر فسحر ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية وذلك أنه معدول عن السحر⁽⁸⁾؛ لأنه معرفة والأصل في

التعريف أن يكون بأل فعول به عن ذلك وصار تعريفه كتعريف العلمية من جهة أنه لم يلفظ معه بمعرف .

السابع: أن يكون علماً مزيدياً في آخره ألفٌ للإلحاق: كأرطى وذفرى، إذا سميت بها، وألفها زائدةٌ للإلحاق وزنهما بجعفر.

فمن هذه الأسباب السابقة التي يمنع الاسم من الصرف بسببها العلمية والعدل :

والعدل هو إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنى زائد، فخرج نحو: أيس، وهو مقلوب يئس، ونحو: فخذ، وهو مخفف فخذ، ونحو: كوثر، المزيد بالواو للإلحاق بجعفر في التصغير والتكسير، ونحو: رجيل، الدال على التحقير بصيغة التصغير. والذي يمنع من الصرف لاجتماع العدل والوصف نوعان:

أحدهما: المعدول في العدد. الثاني: "آخر" المقابل لآخرين.

فالمعدول في العدد سماعاً موازن فُعال بضم الفاء، ومَفْعَل بفتح الميم والعين، من الواحد إلى الأربعة اتفاقاً، نحو: رأيت القوم أحاداً أو موحد، ومررت بهم ثناءً أو مثني، ونظرت إليهم ثلاث أو مثلث، وأعطيتهم دراهم رباً أو مربع، وقال ابن مالك في (الكافية): "وروي فيها عن بعض العرب: خمس وعشار ومعشر، ولم يرد غير ذلك".

وأما "آخر" المعدول في نحو: مررت بنسوةٍ آخر، فهو جمع أخرى أنثى آخر بمعنى مغاير، وآخر بفتح الخاء: اسم تفضيل، وأصله أآخر بمزمتين مفتوحة فساكنة، أبدلت الثانية مداً من جنس حركة الأولى أي أبدلت ألفاً⁽⁹⁾.

المبحث الأول: المطلب الأول

التعريف بالمؤلف⁽¹⁰⁾

اسمه ونسبه : الشنقيطي (1289 - 1331 هـ = 1872 - 1913 م) :

أحمد بن الأمين الشنقيطي: عالم بالأدب، لغوي من أهل شنقيط، نزل بالقاهرة وتوفي بها.

نشأته وحياته : ولد في شنقيط في موريتانيا، وتعلّم علوم عصره في بلده متلقياً العلم على شيوخها، أتاحت له فرصة الرحلة في بلاده فأفاد منها في التعرف إلى مواطنها وما في هذه المواطن من تنوع في الحياة وصعوبة في العيش أحياناً، وفهم جغرافية بلاده. قابل أهل الحل والعقد والمعرفة والعلم، فكان له من ذلك مادة دسمة نفعته في وضع الكتاب الذي كان مصدر معرفة غزيرة عن البلاد وأهلها.

غادر أحمد الشنقيطي بلاده سنة 1315 هـ في رحلته إلى الشرق، أخذ يتنقل لزيارة المناطق الإسلامية التابعة لروسيا، سافر من أقصى الصحراء الكبرى في الغرب إلى أواسط آسيا، ثم تركيا، زار الآستانة واطلع على خزائن كتبها الغنية بالمخطوطات العربية واتصل بعدد

من علمائها وفضلائها وأدبائها، ومّرّ بأزمير، ومنها انتقل إلى سوريا ولقي العلماء الذين كانت دمشق وحلب تزخران بهم. وانتهى به المطاف إلى القاهرة، حتى وافته المنية فُيبل اندلاع الحرب العالمية الأولى.

كان أحمد بن أمين الشنقيطي على علمٍ تامٍّ ومعرفةٍ كبيرةٍ بالعلوم الأصولية والفقهية، والتعاليم الصوفية، وكان في الدرجة العليا من علوم العربية وآدابها، هذه الأنواع والفنون من العلوم والمعارف تظهر جليلة في الكتب التي ألفها أو حققها. (11)

مؤلفاته: له مؤلفات عديدة: منها:

الوسيط في تراجم أدياء شنقيط، الناشر: مكتبة الخانجي - مصر، ومكتبة الوحدة العربية بالدار البيضاء الطبعة الثالثة، 1380هـ-1961م.

الدر اللوامع على همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم - الكويت، ط1، 1401هـ.

المعلقات العشر وأخبار شعرائها، جمع وتصحيح أحمد بن الأمين الشنقيطي. ط/ دار الكتب العلمية.

شرح الوفاقات في العادات، تأليف / محمد توفيق البكري. رسالة طبعت بحاشية كتابه (صهاريج اللؤلؤ)، طبع بمصر بلا تاريخ.

أمالي الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق) بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، طبع بمصر 1324هـ.

وفاته: توفي الشيخ - رحمه الله - سنة (1331هـ) بالقاهرة.

المطلب الثاني: التعريف بالشيخ ابن التلاميذ:

اسمه ونسبه: هو محمد محمود بن أحمد بن محمد التركي الشنقيطي المعروف باسم ولد التلاميذ، لغوي موريتاني ذاع صيته في عصره بضواحي جونابه وأشرم من ولايتي لبراكته وتكانت بموريتانية وانتقل إلى المشرق فأقام بمصر ورحل إلى مكة، كان علامة عصره في اللغة والأدب، كما كان شاعراً، أموي النسب، اشتهر والده بالتلاميذ تصحيف التلاميذ فعرف بابن التلاميذ (12).

مولده: ولد (1245 هـ - 1322 هـ / 1829 - 1904 م).

حياته: شد الرحال إلى الشرق وعرج في طريقه على مدينة تيندوف حيث لقي ابن بلعمش الحكني ودرس عليه الحديث.

قال صاحب الوسيط عنه (13): وكان الشريف "أمير مكة" يجرش بينه وبين علماء مكة حتى حصلت البغضاء التامة، انتدبته حكومة الأستانة - أيام السلطان عبد الحميد الثاني - للسفر إلى إسبانيا والاطلاع على ما فيها من المخطوطات العربية، فقام بذلك.

رحل إلى مصر ونزل عند نقيب أشرافها محمد توفيق البكري، فبالغ في إكرامه واستعان به في تأليف كتابه "أراجيز العرب"، ثم طبع الكتاب منسوباً إلى البكري وحده فغضب الشنقيطي وفارقه، ووصل الخلاف إلى القضاء، اتصل بالشيخ محمد عبده فسعى له بمرتب من الأوقاف فاستقر في القاهرة، وقد ذكره طه حسين في كتابه الأيام باسم الشيخ الشنقيطي (14).

مؤلفاته: لابن التلاميذ - رحمه الله - مؤلفات منها ما هو مطبوع، ومنها ما هو مخطوط، ومنها مؤلفات مفقودة:

مؤلفاته المطبوعة:

- إحقاق الحق وتبرئة العرب مما أحدثه عاكش اليمن في لغتهم وهو حاشية على شرح للامية العرب. رد بها على الشيخ الحسن

بن أحمد بن عبد الله المعروف بعاكش اليمني (1221هـ - 1289هـ - 1872 - 1807م) الذي شرح لامية الشنقيطي شرحاً خاطئاً في مواضع كثيرة منه، طبع في دار ابن حزم بيروت بتحقيق بدر لعمرائي وفي دار غراس بتحقيق آخر.

- فتح القريب شرح شواهد مغني اللبيب: طبع في المطبعة البهية بالقاهرة سنة (1322هـ) بتصحيح العلامة الشيخ محمد محمود بن التلاميذ التركي الشنقيطي المتوفي سنة (1322هـ) رحمه الله تعالى، نشره أحمد ناجي الجمالي، ومحمد أمين الخانجي، كما طبع في

مجلدين باعثناء الشيخ أحمد ظافر كوجان، نشرته دار مكتبة الحياة في بيروت، وذييل بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد محمود بن التلاميذ المركزي الشنقيطي المتوفي سنة (1322هـ) رحمه الله تعالى.

- الحماسة السنوية الكاملة المزية في الرحلة العلمية المركزية الشنقيطية ديوان قصائد تضم نحو 1000 بيت إضافة إلى النشر 10 تكلم فيها عن مراحل حياته وإنجازاته وعبقريته. مطبعة الموسوعات بشارع باب الخلق، مصر، 1319 هـ، ج 2، ص. 145. مؤلفاته المخطوطة:

عذب المنهل في مسألة صرف ثعل. (15) هوامش على كتاب المخصص لابن جني (16).

تصحيح الأغاني جمع فيه الأخطاء التي وردت في طبعة بولاق من كتاب الأغاني وصححها وزاد عليها (17). مؤلفاته المفقودة:

طهارة العلم جمع فيه أخطاء طائفة من علماء الحجاز.

رسالة في مسألة صرف عمر عروس الطروس. شرح المفصل في النحو.

تحقيق على المعلقات السبع مع ذكر رواياتها وأنساب قائلها. تصحيح أساس البلاغة للزمخشري.

تصحيح القاموس المحيط. تصحيح المخصص لابن سيده.

تلاميذه: لبث الشيخ - رحمه الله - في حرم المدينة ربع قرن وهو جالس للتدريس وتربية الأجيال، وقد سمع منه طيلة هذه الفترة تلميذه إبراهيم الإسكواني المدني، وأمين بري، كما أخذ عنه أديب الحجاز وشاعرها عبد الجليل برادة.

أما في مصر، فإن المركزي توطدت صلته بعلماء الأزهر، فصحب الإمام محمد عبده، ومصطفى الرافعي، وتوفيق البكري، وسليم البشري؛ كما تتلمذ عليه جمع من الطلاب، من بينهم الأستاذ المؤرخ الأديب أحمد تيمور باشا، وتلميذه المتميز السيد أمين بري، وبذلك نال بمصر مكانة عالية جعلت أبناءها يدينون له بالتلمذة والتفوق مسطرين شهاداتهم التي تكشف عن فدايته وعلو كعبه. ثناء العلماء عليه :

قال عنه الزيات: "هو آية من آيات الله في حفظ اللغة والحديث والشعر لا يند عن ذهنه من كل أولئك نص ولا سند" (18).

أما طه حسين (19)، فيرى أن المركزي ذو تأثير كبير بالأوساط المصرية إذ كان الطلاب الكبار يتحدثون أنهم لم يروا قط ضريباً للشيخ الشنقيطي في حفظ اللغة ورواية الحديث متناً وسنداً عن ظهر قلب.

وفاته : توفي - رحمه الله - سنة (1322 هـ / 1904 م) (20).

ثانيا : وصف المخطوطة :

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسختين، الأولى مطبوعة لدار الموسوعات، بباب الخلق، مصر لصاحبها إسماعيل حافظ، كتبت بخط نسخ واضح، وتتكون من عشرين ورقة، كل ورقة تتكون من ستة وعشرين سطرًا عدا الأولى والأخيرة، نسخة جيدة، والنسخة بلا أختام أو تصحيف أو حواشي.

والثانية: نسخة مصورة عن الأولى بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ضمن مجموع رقم (5276).

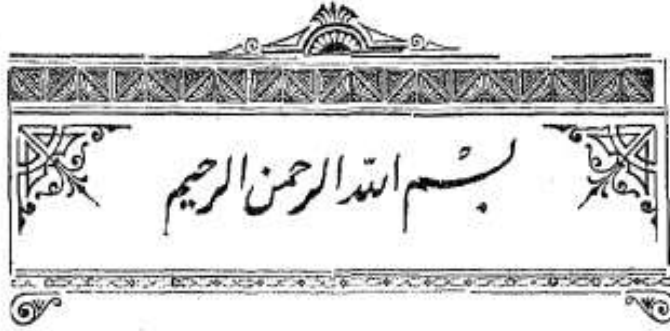
أولها " وبعد: فقد ألفت رسالة أنيقة، ذات ألفاظ رقيقة، ومعان دقيقة، عازياً أبحاثها لكل إمام، بلغ في العلوم أعلى مقام، ومزجتها بأدلة عقلية، توضح ما أسسته النقلية، وسميتها الدرر في منع (عمر).

وآخرها: " (فائدة مهمة) تناسب قوله آنفاً أن ما فيه ألف التأنيث المقصورة منع بعضهم صرفه للضرورة لأنه لا فائدة فيه إذ يزيد بقدر ما ينقص قال ابن جنى في الخصائص باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة هذا موضع كان أبو حنيفة - رحمه الله - يراه ويأخذ به وذلك أن تؤدي الصنعة إلى حكم ما مثله مما يقتضى التغيير فإن أنت غيرت صرت أيضاً إلى مراجعة ما منه هربت، فإذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة ولا تتكلف عناء ولا مشقة . أ.هـ.

قلت مراده أبو حنيفة الدينوري لا الإمام الأعظم، والله أعلم .

قد ذيلت هذا الكتاب بثلاث عشرة فائدة..... " .

توثيق النسبة : نص على نسبة الرسالة في صفحة الغلاف بعنوان: كتاب الدرر في منع عمر تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي في الرد على الشيخ محمد محمود بن التلاميذ التركي الشنقيطي القائل بصرف عمر.



الحمد لله الذي تفضل وانعم * وعلم الانسان ما لم يعلم * لا تعدد آلاؤه * ولا تحفى
نعمائه * أرسل رسوله الامين * بلسان عربي مبين * صلى الله عليه وآله واصحابه
والتابعين * محمدته تعالى ونسنتفروه * ونسنتديه ونسنتصروه * ونسأله أن يمننا من كل
ضرر * كما منع من الصرف (عمر) * وبهد فقد الفت رسالة أنيقه * ذات الفاظ رقيقه *
ومعان رقيقه * عازيا بجائها لكل امام * بلغ في العلوم أعلى مقام * ومزجتها بادل عقيده *
توضح ما استسه التقلبه * وسميتها الدرر * في منع (عمر) *

فأقول مستعيناً بالله أعلم أنه حدثت مسألة كثير فيها الكلام ونشئت الافهام في القرن
الرابع عشر وهي خلاف حصل بين سيديويه النجوى البصرى والشيخ محمد محمود بن
التلاميذ التركي الشنقيطي في (عمر) الذي على وزن فعل فقال سيديويه انه معدول عن
حاضر علما وانه ممنوع من الصرف للعامة والعدل المقدر وسيأتى أن الدليل اذا قام على
الشيء كان في حكم المملفوظ به وقال محمد محمود ان عمر منقول من جمع عمرة وانه مصروف
ودليله ان الاصل في الاسماء الصرف والمنع عارض وان المنقول عن الجمع المنكر يجب
صرفه * وانه لم يسمع في الشعر الا مصروفا وان علة المنع تقديره واما سيديويه فانه قال في
كتابه ما نصه اعلم ان كل فعل اسما معروف في الكلام أو صفة فهو مصروف فالاسماء
نحو صرد وجعل وثقب وحفر اذا اردت جماع الحفرة والثقب واما الصفات فنحو قولك
هذا رجل حطم قال الحطم القيسي (قد لفها اليل بسواق حطم) فانما صرفت ما ذكرت
لك لانه ليس باسم يشبه الفعل الذي في أوله زيادة وليست في آخره زيادة تأنيث وليس
بفعل لا نظير له في الاسماء فصار ما كان منه اسما ولم يكن جمعا بمنزلة حجر ونحوه وصار

﴿٢٩٧﴾

ولما أطلع عليها حضرة العلامة الأديب ذو الرأي المصيب الشاعر المجيد ذو الرأي
السديد الشيخ سليم أبو الأقبال اليمقوي الذي نجل صاحب النخبة والتأليف المشهورة
الشيخ حسن أفندي اليمقوي قال مقرظاً لها

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

بعد ما أحد الله تعالى على وافر اسمه وأصله واسم على حبيبه ومصطفاه أقول أن
من الفرص التي يتوزعها الداخل في حياته ويتطلبها بين الخاصة والعامية بيان حال حاله
وحال ترحاله مطالعة كتاب يأخذ به إلى سماء الارتقاء فيجلسه على منصة الفضل وأريكة
الفضلاء كما أن من الضوال التي يشهدها من أراد أن يبرز قصب السباق في ميادين الأدب
مسامرة أديب يجل بآدبه حوالمه الأليم ويبدد بجزاز آرائه أو أيد الشكوك والأوهام وينشر
على أحنائه أشلام معلومته حتى يكون الكلي رافعاً بين آله المزهرة الرياض حائماً حول
نعمائه المترعة الحياض ويرطم سرادق اذواقه وآدابه حتى يخفق مسامره بما يخفق
به من الذوق السليم ويحلوا بما يحلى به من محاسن الآداب ومكارم الاخلاق لهذا أراني
ولوما بمطالعة مارق لذوى النفوس الزكية وراق كثير التسأل عما يوشع الانسان بأوشحة
العلوم المتعلقة منها والمفهرم وينهج به مناهج المعارف الثلاثة منها والطارف كتاب
صديقي الأديب والجهيد الأديب فبراس الفضلاء الشيخ أحمد أفندي الشنقيطي المسمى
بالدرر في منع عمر

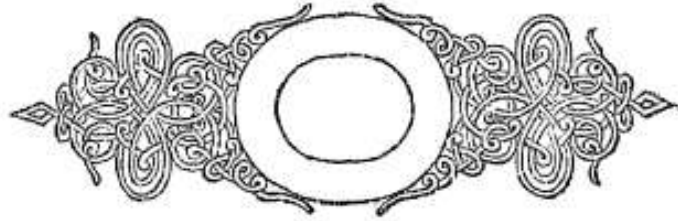
كتاب صاغه لسين * تحاكي نظمه (الدرر)

فلا زيد يضارعه * ولا عمرو ولا (عمر)

فقد كتاب جمع به الفاضل بين رقة المنفى وجزالة المنفى حتى كشف به عن مهمات
المسائل غياهب الشبهات وسهل صعب المضللات ووعر المشكلات بحت فيه حفظه الله عن
عسئلة وقع فيها نزاع حديث ولكن عند التأمل يرى مطالعوه مسائل كثيرة ما نظمت
كهذا التظلم في سلك من الاسلاك ولا جمعت كهذا الجمع في كتاب استبطنها حضرة المؤلف
من كلام المتقدمين الذين أمثوا المنار في عظام الزلل حتى سلكوا بتأليفهم مسالك
الصواب ونهجوا مناهج السداد فكانوا ضرراً في حين الدهر وكانت ولم تزل تأليفهم بهجة
للتناظرين كامام النحو سيديوه والامام أبي علي الفارسي والعلامة بن مالك وغيرهم ممن

(٢٠)

لم في معقول العلم ومنقولته اليد الطولى والقدم الراسخ وبالجملة فقد بني حديقنا كتابه على أساس قويم وشيده بارائه التي تفعل بالفؤاد فمل الصهباء أو أشد فملا حسبه ما أقامه من الحجج والبراهين وكفاه أتباعه سبيل الصواب وطريق الرشاد كيف لا وما سلك بكتابه هذا وغيره الامسالك من امتلوا أوج الآداب وارتقوا ذروة الحق ومن أتبع الحق فقد فاز فوزاً عظيماً



النص

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى تفضل وأنعم، وعلم الإنسان ما لم يعلم، لا تعدد آلاؤه، ولا تحفى نعمائه، أرسل رسوله الأمين، بلسان عربي مبين - صلى الله عليه وآله وأصحابه والتابعين - نحمده تعالى ونستغفره، ونستهديه ونستنصره، ونسأله أن يمننا من كل ضرر، كما منع من الصرف (عمر)، وبعد:

فقد ألفت رسالةً أنيقة، ذات ألفاظ رقيقة، ومعان دقيقة، عازيًا بأبحاثها لكل إمام، بلغ في العلوم أعلى مقام، ومزجتها بأدلة عقلية، توضح ما أسسته النقلية، وسميتها الدرر في منع (عمر).

فأقول مستعيناً بالله:

[خلاف ابن التلاميذ مع سيبويه في المسألة]

اعلم أنه حدثت مسألة كثر فيها الكلام وتشتت الأفهام في القرن الرابع عشر وهى خلاف حصل بين سيبويه النحوي البصرى والشيخ محمد محمود بن التلاميذ المركزي الشنقيطي في (عمر) الذى على وزن فُعْل، فقال سيبويه⁽²¹⁾ أنه معدول عن عامر علمًا وأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل المقدر، وسيأتي الدليل إذا قام على الشيء كان في حكم الملفوظ به، وقال محمد محمود⁽²²⁾ أن عمر منقول من جمع عمرة وأنه مصروف⁽²³⁾، ودليله أن الأصل في الأسماء الصرف، والمنع عارض وأن المنقول عن الجمع المنكر يجب صرفه، وأنه لم يسمع في الشعر إلا مصروفًا، وأن علة المنع تقديرية، وأما سيبويه فإنه قال في كتابه ما نصه: "اعلم أن كل فعل اسمًا معروفًا في الكلام أو صفة فهو مصروف فالأسماء نحو صُرِفَ وجُعِلَ وثُقِبَ وحُفِرَ إذا أردت جماع الحفرة والثقبه وأما الصفات فنحو قولك: هذا رجل حطم، قال الحطْمُ القَيْسِيُّ:

قد لَقَّها الليلُ بسَوَاقٍ حُطْمٍ⁽²⁴⁾

فإنما صرفت ما ذكرت لك؛ لأنه ليس باسم يشبه الفعل الذى في أوله زيادة وليست في آخره زيادة تأنيث وليس بفعل لا نظير له في الأسماء فصار ما كان منه اسمًا ولم يكن جمعًا بمنزلة حجر ونحوه وصار ما كان منه جمعًا بمنزلة كسر وإبر، وأما ما كان صفة فصار بمنزلة قولك هذا رجل عمل إذا أردت معنى كثير العمل وأما عمر وُزِفَ فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا وإنما محدودان عن البناء الذى أولى بهما وهو بناءهما في الأصل فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما وذلك نحو عامر وزافر، ولا يجيء عمر وأشباهه محدودًا عن البناء الذى هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة كذلك جرى في هذا الكلام فإن قلت: عمرًا آخر صرفته؛ لأنه نكرة" (25) إلخ.

[موافقة النحاة لقول سيبويه في المسألة]

ووافقه ابن الحاجب⁽²⁶⁾ قال في كافيته: "فالعدل خروجه عن صيغته الأصلية تحقيقًا كثلاث ومثلث وأخر وجمع أو تقديرًا كعمر وباب قَطَامٍ في تميم" (27).

ووافقه الزمخشري⁽²⁸⁾ قال في المفصل في عدة موانع الصرف والوصفية في نحو أحمر: "والعدل عن صيغة إلى أخرى نحو عمر وثلاث" (29).

وقال ابن الحاجب في شرحه له: "والثاني من المعدول وهو الذى لا يعرف إلا بمنعهم صرفه نحو قولهم عمر وشبهه فنحو ذلك لا مجال للقياس فيه وإنما يمتنع من الصرف ما منع منه ويصرف ما صرف فإذا منع حكم عليه فيه بالعدل ليكون على قياس لغتهم في منع

الصرف لسببين وليس فيه ما يمكن تقديره مع العلمية من الأسباب سوى العدل وذلك ظاهر فلو لم يقدر لوجب أن يكون السبب الواحد مانعاً من الصرف وهو خرم قاعدة معلومة الاطراد أو صرفه وهو خلاف لغة العرب، وإذا صرف وجب أن يقدر أصلاً غير معدول إذا تقدير غير العدل مفسد مع الاستغناء عنه والأكثر في لغتهم منع صرف فُعل عَلِمًا وجاء الصرف قليلاً كقولهم هذا أَدَدٌ مصروفًا وكذلك بُد اسم النسر المعروف وأما فُرِحَ اسم رجل وموضع بالمزدلفة وقوسُ فُرِحَ فغير مصروف فلو سمي بفعل مما ليس مسمى به في لغة العرب ولم يثبت كيفية استعماله فقيل الأولى منع صرفه إجراء له على الأكثر وقيل الأولى صرفه ؛ لأنه القياس، وفي كلام سيبويه ما يدل على أن المعدول إن كان مشتقاً من فعل منع صرفه وإلا صرف" (30).

ووافق ابن مالك⁽³¹⁾ قال في المُنْتَقَى على العمدة⁽³²⁾: "الثالث المعدول عن فاعل إلى فعل كعمر عن عامر ومثله فُعل في النداء إذا سمي به منعه كعمر للعدل والعلمية فتقول رأيت عُذْرَ ومررت بعُدْرَ اسم رجل؛ فلو سميت مما لم يثبت عدله مما هو على زنة فُعل لصرفته كقولك في اسم رجل بجمع عُمْرَةَ بعُمرَ ومن هذا أَدَدٌ فإنه روى مصروفًا فعلم أنه غير معدول بخلاف ما لو روى ممنوع الصرف كعمر فإن منع صرفه مع العلم بانتفاء غير العدل يدل على عدله وإلا لخالف النظائر في منعه من الصرف بالتعريف وحده" (33).
وقال في التسهيل: "وطريق العدل به سماعه غير مصروف عارياً من سائر الموانع" (34).

قال الدماميني⁽³⁵⁾: "فاحتيج إلى تقدير سبب آخر مع العلمية ليتأتى منع صرفه وإلا لزم خرم قاعدة معلومة وهو منع الصرف بعلة واحدة لم يعهد استقلالها بمنع الصرف ولم يقدر سبب آخر غيره لا مكان هذا دون غيره، وفيه أن بعضهم نقل عن سيبويه أن أَدَدٌ ممنوعٌ من الصرف، وقال في كافيته وشرحها:

والعدل معه مانع نحو عمر * ومثله مسمى به نحو غدر⁽³⁷⁾

الخامس: وهو ما لا ينصرف للعدل والتعريف وهو أقسام منها العدول عن فاعل علمًا كعمر وعلامة عدل هذا النوع منع العرب صرفه مع انتفاء التأنيث، فكيف يقال أن ابن مالك فاته أن القياس في عُمَرَ الصرفُ لكنه يعلم أن القياس لا يصرار إليه مع وجود السماع، وأن المعتمد في السماع النشر لا النظم ؛ لأنه محل الضرورة، واختصر البغدادي⁽³⁸⁾ في خزنة الأدب كلام ابن مالك في العمدة في ذكره بيت الأعشى يرثى به منتشر بن وهب الباهلي⁽³⁹⁾ من قصيدة:

أخو رَغَائِبٍ يُعْطِيهَا وَيَسْأَلُهَا ... يَا بِي الظَّلَامَةَ مِنْهُ التُّوْقَلَ الرَّفْرُ⁽⁴⁰⁾

وابن معط⁽⁴¹⁾ في الفصول قال: "مثال ما فيه العدل عمر؛ لأنهم قالوا أنه معدول عن عامر فالعدل مع العلمية مانعان له من الصرف" (42).

ووافق المبرد⁽⁴³⁾ في الكامل: "قال اعلم أنه لا يبنى شيء من هذا الباب على الكسر يعني باب حذام لا وهو مؤنث معرفة معدول في حال المعرفة عن فاعل وكان فاعل ينصرف فلما عدل عنه فعل لم ينصرف" (44).

وتابعه ابن جني⁽⁴⁵⁾ في الخصائص: "قال إن الأسماء التي ليست منونة فتكون منصرفة ولا مما يجوز للتثنية حلوله للصرف ممنوعة فإذا لم يوجد فيها كان عدمه منها أمانة لكونها غير منصرفة كأحمد وعمر" (46)، ومثل هذا في المعنى ما ذكره الدماميني⁽⁴⁷⁾ في سبب بناء كَيْتٍ وَذَيْتٍ قال: "والكلمة على كل حال مبنية وإنما بنيتا ؛ لأن كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي لا تستحق إعراباً ولا بناءً؛ لأنهما من عوارض الكلمة لا الكلام، وأورد أنه كان يجب أن لا تكون مبنية أيضاً كالجمل، وأجاب بأنه يجوز

خلو الجمل عن الإعراب والبناء؛ لأنهما من صفات المفرد، ولا يجوز خلو المفرد عنهما، فلما وقع المفرد موقع ما لا إعراب له في الأصل ولا بناء ولم يجز أن يخلو منهما مثله بقي على الأصل الذى ينبغي أن تكون الكلمات عليه وهو البناء إذ بعض المبنيات وهو الخالي عن الإعراب يكفيه عربه عن سبب الإعراب فعربه عن سبب الإعراب سبب للبناء كما قيل عدم العلة علة العدم" (48) إلخ. وتابعه في شرح التوضيح (49)، وابن الناظم (50) في شرح الألفية (51).

[رد شبهة غلط سيويه في المسألة بداية]

فإن قلت: إن الشيخ محمد محمود ذكر أن الغلط حصل من سيويه فتابعه النحاة سلفاً وحلفاً . قلت: ذلك دليل على عدم غلطه ؛ لأنه لو كان على الغلط لخالفوه ؛ لأنّ الزجاج (52) حكم بغلطه لما قال أن أيا الموصولة تبنى إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، وفي نصب عُذوة بعد لُدُن (53) وخالفه الفراء (54) في قوله إن مصادر الثلاثي لا تقاس مع وجود السماع، وخالفوه (55) في منع زفر (56)، وفي نفيه تثنية المصدر النوعي وجمعه (57)، وفي نفيه اقتتان خبر كرب بأن (58) كما خالف هو شيخه أبا زيد الأنصاري (59) في مسألة فإذا هو أباه (60) وهى التي ناظر فيها الكسائي لما قدم بغداد في مجلس يحيى بن خالد البرمكي، فإن أبا زيد قال أن العرب قالت فإذا هو أباه أو هي، وخالف الخليل (61) في أشياء كثيرة فكيف ينقادون للخطأ ويستمر الناس على ذلك اثني عشر قرناً هذا محال.

[مسألة: إجماع النحاة على الأمور اللغوية]

فإن قلت: أن المحال اتفاق الناس على الخطأ في مسألة شرعية، وأما في اللغة فيجوز، قال يس (62) بناءً على أن إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر لا يجوز خرقه، قال الدماميني : وهذا مما تردد فيه بعض المتأخرين (63). وأقول: هذا عجيب فإن الكلام في المسألة قدم ، وقد أطال ابن جنى في الخصائص (64) الكلام فيه إنما يكون حجة إذا لم يخالف النصوص ولا المقيس وإلا فلا؛ لأنه لم يرد في القرآن ولا في السنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، وقد لخص الجلال السيوطي بعضه في الاقتراح (65) ، وقال غيره (66) أنه معتبر خلافاً لمن تردد فيه، على أنه أيضاً نقل في حاشيته على التصريح أن النحو الآن استقر فلا يحدث فيه شيء.

قلت: تخطئة النحويين في منع عمر مخالفة لجميع النصوص وللشرع أيضاً؛ لأن الأحاديث هي أصل الشريعة ولم يُروَ عُمرُ فيها إلا ممنوعاً من الصرف .

[رد الشيخ الشنقيطي حجج الشيخ ابن التلاميذ]

(رجوع إلى رد حجج الشيخ محمد محمود):

أما قوله: أن عمر لما جاء له قبل التسمية عامر جاء عُمرُ جمع عُمرَة فقد سبقه أبيه ابن مالك في شرح العمدة (67) وقد تقدم إلا أن ابن مالك قال: "لولا سماعه ممنوعاً وكل النحويين يصرح بهذا أو يومئ إليه وكيف يعترفون بأن القياس في عمر الصرف إلا أنه سمع ممنوعاً ثم يأسسون قواعدهم على سماع لا أصل له هذا محال عقلاً، إلا أن المعتبر في السماع عندهم الشر. وأما النظم فهو محل الضرورة عندهم ولو أطر ألف شاعر مثلاً إلى صرفه كان قليلاً بالنسبة لمن منعه نثرًا قلت دعوى مساواة عامر علماً وعمر جمع عمرة في الجحيم ضعيفة؛ لأن الاسم أول أصوله الأفراد والجمع فرع فرعه وهو التثنية هذا إذا كان مذكراً فكيف والجمع مؤنث غير عاقل.

فإن قلت: إن الشيخ إنما ينكر مجيء عامر علمًا، قلت: قد جاء كعامر بن فهيرة وعامر بن الطفيل. فإن قلت: إن مراده إن عمر لم يسم مدة عامر ثم سمي عمر. قلت: كذلك لم يعتمر كثيرًا قبل مولده ثم ولد وسمى عمر على إن عدل العلم عن علم من جنسه أقرب من نقله من اسم معنى. وأما قوله: إن الأصل في الأسماء الصرف وأن المنع طارئ فهذا مسلم له إلا أنه غفل عن القاعدة المشهورة وهي كون الطارئ يزيل حكم الثابت.

قال ابن جني في الخصائص: "كفاء النسبة إذا دخلت على ما فيه تاء التأنيث حذفت لها التاء، ومن ذلك نقض الأوضاع إذا طرأ عليها طارئ كلفظ الاستفهام إذا طرأ عليه معنى التعجب استحالة خبرًا" (68).

وأما قوله: إن إحدى علتيه تقديرية فهي من الأشياء التي لا يعتد بها، فذلك لا يقدر فيها؛ لأن الدليل إذا قام على الشيء كان في حكم المملووظ به وإن لم يجر على ألسنتهم استعماله، ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر (69)، فكيف بما جرى على ألسنتهم نظرًا ونظرًا، فمن النظم قول ابن أبي ربيعة:

كيف لي اليوم أن أرى عمَرَ المرء سِلَّ سِرًّا في القول أن يُلْقاني (70)
(وقول الكمي):

أهوى عليًا أمير المؤمنين ولا * أرضى بشتم أبي بكر ولا عمراً (71)

وغير ذلك من الأشعار الكثيرة ومن النثر الأحاديث الصحاح التي رواها البخاري وغيره، فمنها حديث الرؤيا ﴿وَعَرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ ، وَعَالِيهِ قَمِيصٌ اجْتَرَهُ﴾ (72)، وحديث الرؤيا الآخر ﴿فَقَالُوا لِعُمَرَ فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ﴾ الحديثان (73)، ومنها ﴿أن الحق لينطق على لسان عُمَرَ وقلبه﴾ (74)، وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة على أنه قد سمع ما هو أغرب من عمر وهو قولهم: جاء بعلق فلق (75) فلقد قال السيوطي في شرح ألفيته ومن أغرب ما وقع من هذا النوع قسم هو علم جنس لا علم شخص، وذلك ما ذكره ابن خالويه في كتاب الأسد (76) جاء بعلق فلق بغير ألف ولام، ولم يصرف (77)، وقال في لسان العرب (78) وجاء بعلق فلق ولا يصرف، وهو غريب. أ.هـ. فإن قلت: إن المعتبر عند الشيخ هو الاحتجاج بالشعر. قلت: فإذًا لم خصَّ عمرُ بالصرف دون غيره من موانع الصرف، فإن كثيرًا منها روى مصروفًا في الشعر، واتفق على جواز صرفها ضرورة إلا ما فيه ألف التأنيث وأفعل منك على خلاف فيهما نقله ابن الأنباري في الإنصاف في مسائل الاختلاف (79)، وأورد أيضًا فيه كثيرًا من الأسماء المجمع على وجوب صرفها ممنوعة للضرورة (80)، ينبغي للأستاذ أن يقول بمنعها فيعكس النحو الموجود ويحدث نحوًا آخرًا.

[تنبيهان]:

(تنبيهان): الأول: إن قال قائل هل وافق الأستاذ أحد على دعواه؟

قلت: نعم وافقه صاحب الأمثال (81) كما ذكر هو في ميميته التي يمدح بها إسكار الثاني النصراني (82)، ووافقه بعض معاصري أهل

مصر.

فإن قلت: هل يعد هذا خلافًا؟ قلت: نعم.

فإن قلت: كيف نتهدى إلى الحق؟ قلت: نرجع إلى الكتاب، فقد قال تعالى ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾⁽⁸³⁾ فوجدنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد نطق بعمر ممنوعاً، ومن الحجج القاطعة لدعواه قوله هو في قصيدته التي يخاطب بها أهل مصر في شأن الخفين الأسودين:

وَقَالَ إِلَهَ النَّاسِ لِلنَّاسِ أَشْهَدُوا * ذَوَى عَدْلٍ إِنْ زُمْتُمْ حُكُومَةَ عَادِلٍ

لأن لبس الخفين الأسودين رواه المغيرة وابن الخصيب⁽⁸⁴⁾، فما باله هو لا يقبل شهادة جميع النحويين والمحدثين واللغويين، فقد نص الجوهري في صحاحه⁽⁸⁵⁾ على منع عمر، وتابعه ابن المكرم في لسان العرب⁽⁸⁶⁾، وصاحب القاموس⁽⁸⁷⁾، والمصباح⁽⁸⁸⁾.

[للعرب أشياء يغلب استعمال القياس فيها]

(التبئية الثاني):

اعلم أن للعرب أشياء يغلب استعمال القياس فيها، قال ابن الخشاب⁽⁸⁹⁾ في شرح المرحانية⁽⁹⁰⁾ أن في النحو مواضع يغلب استعمال القياس فيها، وأن فيه أصولاً في القياس مرفوضة ويجوز للشاعر الرجوع إليها، قلت: وعمر من تلك الأشياء.

وقال ابن جنى⁽⁹¹⁾: اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين:

أحدهما: ما إذا احتيج إليه جاز أن يراجع. والآخر: لا يمكن مراجعته؛ لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله، فالأول منه الصرف الذي لا يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين، فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجع فتصرفه إلخ.

(فوائد مهمة):

الأولى في فائدي عدل عمر: قال ابن أم قاسم⁽⁹²⁾: ذكر بعضهم لعدله فائدين إحداهما لفظية وهي التخفيف، والأخرى معنوية وهي تمحيض العلمية إذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة.

(الثانية) في أنواعه:

قال الأندلسي في شرح المفصل⁽⁹³⁾ قال الخوارزمي⁽⁹⁴⁾ العدل على أربعة أوجه عدل في الأعداد نحو أحاد ومثنى وثلاث، وعدل في الأعلام نحو عمر والقياس عامر، وعدل من اللام نحو سحر، وعدل من اللام حكماً نحو آخر؛ وهذا لأن آخر في الأصل أفعل تفضيل وهو ضد أول ورجل آخر معناه أشد تأخرًا في الذكر، هذا أصله ثم أجرى مجرى غيره⁽⁹⁵⁾.

(الثالثة):

الفرق بين العدل والاشتقاق الذي ليس بعدل، أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الأول كضارب من الضرب، فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعة من الضرب؛ لأنه اشتق من الأصل لمعنى الفاعل وهو غير معنى الأصل الذي هو الضرب، والعدل هو أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره ولا يكون العدل في المعنى إنما يكون في اللفظ، فلذلك كان سببا في منع الصرف؛ لأنه فرع المعدول عنه.

(الرابعة):

العلم منه منقول ومنه مرتجل ومنه قسم ثالث لا منقول ولا مرتجل وهو الذي علميته بالغلبة ذكره أبو حيان⁽⁹⁶⁾، وقال في البسيط⁽⁹⁷⁾ العلم المعدول كعمر ورفر فيه ثلاثة أقوال: أحدها أنه مشتق من المعدول عنه فعلى هذا يكون منقولاً، والثاني أنه مرتجل غير مشتق؛ لأن اللفظ المعدول لم يستعمل في مسمى ثم نقل منه وليس وزن المعدول موافقاً لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولاً، والثالث

أنه ليس منقولاً على الإطلاق ولا مرتجلاً على الإطلاق بل مشابه للمنقول لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه ومشابه للمرتجل باختصاصه بوزن لا يوافق المعدول عنه فيه.

(الخامسة):

قال في الأشباه والنظائر⁽⁹⁸⁾: اختلف هل يقدح الاشتقاق في كون العلم مرتجلاً، فقليل لا فإن غطفان من الغطف وهو سعة العيش، وعمران وحمدان لهما أفعال وإنما الذي يقدح فيه أن يكون موضوعاً لمسمى ثم ينقل إلى غيره، قال صاحب البسيط: والتحقيق أن الاشتقاق يقدح في الارتجال؛ لأنه حال الاشتقاق لا بد أن يكون اشتقاقه لمعنى، فإذا سمي به كان منقولاً من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى فلا يكون مرتجلاً.

(السادسة): في الكلام على الاطراد والشذوذ، قال في الأشباه والنظائر⁽⁹⁹⁾: وهما متقابلان فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً، قال: والكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب⁽¹⁰⁰⁾: مطرد في القياس والاستعمال جميعاً وهو الغاية المطلوبة/ ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك قولهم مكان مقبل، هذا هو القياس والأكثر في السماع باقل، والأول مسموع أيضاً، والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم استحوذ واستصوبت الأمر واستنوق الجملة، والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً كتتميم مفعول مما عينه واو أو ياء نحو ثوب مصبون وحذه مطيوبة به نفساً أو نفس، واعلم أن الشيء إذا اطرده في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره، فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب منه وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله. انتهى باختصار.

وقال الأندلسي في شرح المفصل⁽¹⁰¹⁾: يعنون أنه أي النادر لا يفرد بحكم يصير به أصلاً بل ينبغي أن يرد إلى أحد الأصول المعلومة محافظة على تقريرها واحترازاً من نقضها، قال: وما من علم إلا وقد شذت منه جزئيات مشكلة فتزد إلى القواعد الكلية والضوابط الجمالية.

وقال الجاربردي في شرح الشافية⁽¹⁰²⁾: اعلم أن المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقود والنادر، ما قل وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس كخز عال والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم.

(السابعة): في تعريف المنصرف وغير المنصرف والواسطة بينهما، قال في البسيط: "من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتأثيرهما منع الجر والتنوين لفظاً أو تقديرًا دخل فيه التثنية والجمع والأسماء الستة وما فيه اللام والمضاف ومن قال المنصرف ما فيه الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين؛ فإن التثنية والجمع والمعرف باللام والإضافة مخرج عن الحصر، فلذلك ذكرها صاحب الخصائص مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة"⁽¹⁰³⁾. أ.هـ.

(مسألة): اختلف النحويون في الصرف فمذهب المحققين⁽¹⁰⁴⁾، كما قال أبو البقاء في اللباب⁽¹⁰⁵⁾: أنه التنوين وحده، وقال آخرون⁽¹⁰⁶⁾: هو الجر مع التنوين وينبغي على هذا الخلاف ما إذا أضيف ما لا ينصرف ودخلته أل فعلى الأول هو باق على منع صرفه، وإنما يجز بالكسرة فقط، (وعلى الثاني هو منصرف)⁽¹⁰⁷⁾.

وقال في البسيط الجمهور على أن الصرف عبارة عن التنوين وحده⁽¹⁰⁸⁾، وعلة منع الصرف إنما أزال التنوين خاصة وليس الجر من الصرف، وإنما حذف مع التنوين كراهة أن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلم فإنه حكى حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة في غير النداء وكراهية أن يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو حذام.

"وقال ابن يعيش في شرح المفصل⁽¹⁰⁹⁾: اختلفوا في منع الصرف ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس أحدهما تابعاً للآخر إذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين، وهو قول بظاهر الحال، وقال قوم ينتمون إلى التحقيق أن الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره، وإنما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهة الفعل، ثم تبع الجر التنوين في الزوال؛ لأن التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضاً فتبع الخاصة الخاصة ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجر فيه إنما يذهب منه التنوين لا غير، فعلى هذا القول إذا قلت مررت بالرجل الأسمر وأسمركم الأسمر باق على منع صرفه، وإنما أنجر؛ لأن الشبه قائم وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم، وعلى القول الأول لكون الاسم منصرفاً؛ لأنه لما دخله الألف واللام والإضافة وهما خاصة الاسم بعد عن الأفعال وغلبت الاسمية فانصرف"⁽¹¹⁰⁾.

(الثامنة):

في الفرق بين التنوين والنون الخفيفة: قال ابن السراج في الأصول⁽¹¹¹⁾: النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم، فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف على التنوين، وقد فرقوا بينهما بأن النون الخفيفة لا تحرك الساكنين، فمتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت، كأنهم فضلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وفضلوا بينهما.

وقال ابن النحاس في التعليقة⁽¹¹²⁾ إنما حذف النون الخفيفة ولم تحرك خطأ لها عن درجة التنوين حيث كان التنوين يحرك لالتقاء الساكنين غالباً؛ لأن الأفعال أضعف من الأسماء فما يدخلها أضعف مما يدخل الأسماء مع أن نون التوكيد ليست بلازمة للفعل إلا مع المستقبل في القسم، والتنوين لازم لكل اسم منصرف عرى عن اللام والإضافة فلما انحطت النون عن التنوين وانحط ما يلحقه عن ما يلحقه التنوين لزمها الحذف عند التقاء الساكنين، قال أبو على لما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل مزية يعنى تفضيلهم التنوين بتحريكه لالتقاء الساكنين على النون بحذفها لالتقاء الساكنين. أ.هـ.

(التاسعة) في بيان كون الاسم لا يمنع من الصرف إلا بشبهة للحرف من وجه واحد وبيان العلة فيهما.

قال في الأشباه والنظائر⁽¹¹³⁾: يكفى في باب الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد اتفاقاً، ولا يكفى في منع الصرف مشابته للفعل من وجه واحد اتفاقاً؛ بل لابد من مشابته له من وجهين.

قال في البسيط⁽¹¹⁴⁾: والفرق أن مشابحة الحرف تخرجه إلى ما يقتضيه الحرف من البناء وعلة البناء قوية، فلذلك جذبته العلة الواحدة، فأما مشابحة الفعل فإنها لا تخرجه عن الإعراب وإنما تحدث فيه ثقلاً ولا يتحقق الثقل بالسبب الواحد؛ لأن خفة الاسم تقاومه فلا يقدر على جذبها عن الأصالة إلى الفرعي فلذلك احتيج إلى سببين لتحقيق الثقل بتعاضدهما وغلبتهما بقوة ثقلهما خفة الاسم.

قال ابن الحاجب في أماليه⁽¹¹⁵⁾: إن قيل لم يُبَيِّن الاسم لشبه واحد وامتنع من الصرف لشبهين وكلا الأمرين خروج عن أصله، فالجواب أن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسم ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة إلا في الجنس الأعم وهو كونه كلمة وشبه الفعل وإن كان نوعاً آخر إلا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف ألا ترى أنك إذا قسمت الكلمة خرج الحرف أولاً؛ لأنه أحد القسمين وبقي الاسم والفعل مشتركين فيفرق بينهما بوصف أحص من وصفهما بالنسبة إلى الحرف فوزان الحرف من الاسم كالجمااد بالنسبة إلى

الآدمي، ووزان الفعل من الاسم كالحیوان من الآدمي فشبهه بالجماد ليس كشبهه بالحیوان فقد علمت بهذا أن المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو أبعد لا يقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ما هو قريب من.
وقال ابن النحاس في التعليقة⁽¹¹⁶⁾ فإن قيل لم يبيِّن الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد، فالجواب أن الاسم بعيد من الحرف فشبهه به يكاد يخرج عن حقيقته فلولا قوته لم يظهر ذلك فيه فلا جرم اعتبرناه قولاً واحداً.
وقال ابن الدهان في الغرة⁽¹¹⁷⁾ قال بعض المتقدمين فإن قيل لم لما شابه الفعل الاسم أعطيموه بعض الإعراب ولما أشبه الاسم الحرف أعطيموه كل البناء لا يتبع بعض تساوى الأصل والفرع فيه.

وقال ابن إياز⁽¹¹⁸⁾ فإن قيل إن حروف الجر تمنع من الدخول على الفعل ومع هذا إذا دخل على ما لا ينصرف لا يجر في موضع الجر فهلا كانت اللام والإضافة كذلك قيل أن الفرق من وجهين: أحدهما: أن اللام والإضافة يغيران معنى الاسم ألا تراهما ينقلانه من التنكير إلى التعريف وحرف الجر لا تغير معناه .

والثاني أن حروف الجر تجرى مما بعدها مجرى الأسماء التي تجر ما بعدها والأفعال قد تقع في موضع الجر بإضافة ظروف الزمان إليها فصار وقوع الأسماء بعد حروف الجر كأنه غير مختص بما إذ كان مثل ذلك يقع في الأفعال فلذلك لم يعتد به، انتهى، وقد ذكر السيرافي⁽¹¹⁹⁾ هذين الوجهين وزاد فروقاً أخرى منها أن الألف واللام والإضافة أبعدت الاسم الذي لا ينصرف عن شبه الفعل وأخرجته منه فلما دخل عليه بعد ذلك العامل صادفه غير مشبه للفعل فعمل فيه فأما إذا دخل قبل دخول اللام والإضافة فإنه يصادفه ثقيلاً فلا ينفذ فيه ومنها أن الألف واللام والإضافة قاما مقام التنوين فكان الاسم منوناً والتنوين هو الصرف وعلامة الأمكن فليس العامل كذلك ومنها أن لو اعتبرنا العوامل الأوائل لبطل أصل ما لا ينصرف ؛ لأن التي تدخل على الاسم غير داخل على الفعل فلو كان ينتقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يوجب صرفه ويبطل الفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف.

(فائدة) الأسماء غير المنصرفة تنون للضرورة: قال ابن الحاجب في أماليه⁽¹²⁰⁾ الأسماء المبنية لا تنون للضرورة لأن التنوين فرع الإعراب وهي لا يدخلها الإعراب فيدخلها التنوين.

وقال في الأشباه والنظائر⁽¹²¹⁾: (قاعدة): الأصل في الأسماء الصرف ولذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقاً ما لم يعضد بآخر يجذبه عن الأصالة إلى الفرعية قال في البسيط ونظيره في الشرعيات أن الأصل براءة الذم فلا يقوى الشاهد على شغل الذمة ما لم يعضد بآخر ومن ذلك أنه يكفي في عوده إلى الأصل أدنى شبهة لأنه على وفق الدليل ولذلك صرف أربع من قولك مررت بنسوة أربع مع أن فيه الوصف والوزن اعتباراً لأصل وضعه وهو العدد.

وقال ابن إياز⁽¹²²⁾ : أصل الأسماء الصرف لعلتين أحدهما أن أصلها الإعراب فينبغي أن تستوفي أنواعه، والثاني أن امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد والصرف يحصل بغير سبب زائد، فإن قيل لم لم تكن العلة الواحدة مانعة من الصرف قيل لوجوه أحدها أن الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبها عن الأصل، وشبهوا ذلك ببراءة الذمة فإنها لما كانت هي الأصل لم تصر مشتغلة إلا بشهادة عدلين، وذلك لأن الأصول تراعى ويحافظ عليها، الثاني أن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة ولو راعينا الوجه الواحد وجعلنا له أثراً كان أكثر الأسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الأصل، الثالث أن الفعل فرع عن

الاسم في الإعراب فلا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا بسبب قوى فإن قال قائل إن هذا البحث يقوى حجة الشيخ محمد محمود ؛ لأن علة العدل باطلة لأنها تقديرية.

قلت: قد تقدم أن الشيء إذا قام عليه دليل كان في حكم الملفوظ به ، وأيضاً فمن المقرر أن العلماء مصدقون في أنقالمهم مباحث معهم في أفهامهم فإنهم نقلوا منع عمر عن العرب، فإن قلت أن هذا الكلام يدل على أن الشيخ محمد محمود له أن يبحث مع النحويين في علة العدل دون منع عمر ، قلت: من يمنعه أن يأتي بعلة غير العدل إلا أنه إذا لم يأت بأحسن منها لا يلتفت إليه. (العاشرة) في الخلاف في عمر هل يثنى ويجمع أو لا .

قال أبو البقاء في اللباب⁽¹²³⁾ ولهذا أي لكونه لا يوجد إلا علمًا غير منصرف قالوا أنه أي عمر لا يثنى ولا يجمع ؛ لأنه لم يوجد في كلامهم جنسًا، والعلم لا يثنى ولا يجمع⁽¹²⁴⁾ إلا بعد أن يجري مجرى الجنس، فيقال جاءني عمر كلاهما في التثنية وجاءني عمر كلهم في الجمع كما يقال تأبط شرًا كلهم.

قال عبد القاهر في المقتصد⁽¹²⁵⁾ قال أبو عثمان أن القياس أن يقال في التثنية والجمع كلاهما عمر وكلهم عمر، ولا ينكر فيقال العمران والعمران ؛ لأنه صيغة خصت بالعلمية.

وقال أبو علي الفارسي في الإيضاح⁽¹²⁶⁾ والخامس ما يكون معدولاً وهو كل ما وجدته لا تصرفه العرب مثل عُمَرُ وتُعَلُّمٌ وُدُفٌ وُرُحْلُ الكوكب لا تقول: الجشم والزحل وإنما يتبين فعل المعدول مما ليس بمعدول بأن المعروف لا ينصرف فإذا رأيتهم منعه الصرف فاحكم بعدله وبأنه لا يدخله الألف واللام ؛ لأنه يجتمع فيه العدل والتعريف. وقال الدماميني⁽¹²⁷⁾ عند قول ابن مالك في التسهيل التثنية جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ الخ غالباً لا دائماً فقد سمع من كلامهم القمران في الشمس والقمر والعمران في أبي بكر وعمر.

وقال في الأشباه والنظائر⁽¹²⁸⁾ أن العلم قد يرد جنسًا بعد نعم وبئس ونصه فائدة في تذكرة ابن الصائغ⁽¹²⁹⁾ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح⁽¹³⁰⁾ قد يرد العلم جنسًا معرفاً باللام التي لتعريف الجنس وذلك بعد نعم وبئس فنقول نعم العمر عمر بن الخطاب وبئس الحجاج حجاج بن يوسف؛ لأن نعم لا تدخل إلا على جنس وقد يجعل العلم جنسًا منكرًا ، وذلك بعد لا نحو: لَا هَيْئَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ⁽¹³¹⁾ ، ولا بصرة لكم⁽¹³²⁾ وقضية ولا أبا حسن لها⁽¹³³⁾ ، وقال ابن مالك في الكافية : وإن أتاك علم وهو اسم لا فكن له بشائع مؤولا⁽¹³⁴⁾

~~كقولهم في رجز مروى - لَا هَيْئَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ .~~

(الحادية عشر) في أن الضرورة ما وقع في الشعر لا ما لا محيد عنه للشاعر قال أبو حيان⁽¹³⁵⁾ لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة ؛ لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم الإلجاء إلى الشيء فقال أنهم لا يلجؤون إلى ذلك إذ يمكن أن يقولوا كذا فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً ؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم النثر ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ولا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وإنما يعنون ما ذكرنا وإلا كان لا توجد ضرورة لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيره انتهى.

وقال ابن جني في الخصائص⁽¹³⁶⁾ سألت أبا علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا، فقال كما جاز أن نقيس منشورنا على منشورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا

وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا، وما بين ذلك بين ذلك.

قاعدة:

ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها ومن فروعه إذا دعت الضرورة إلى منع صرف المنصرف المجرور فإنه يقتصر فيه على حذف التنوين فلا يتجاوز محل الضرورة بإبطال عمل العامل ، والكوفي⁽¹³⁷⁾ يرى فتحه في محل الجر لئلا يلتبس بالمبنيات على الكسر ذكره في البسيط ، وقاله في الأشباه والنظائر⁽¹³⁸⁾.

ومن كلام أبي حيان يظهر لك أن جميع ما نقله الشيخ محمد محمود الشنقيطي لا ينهض له حجة في صرف عمر.

(تنبيه):

إذا أمكن الشاعر أن لا يصرف عمر في شعره فهو أحسن ؛ لأن ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها نص عليه في الأشباه والنظائر⁽¹³⁹⁾.

(الثانية عشر) في تحرير الخلاف في المنصرف هل يجوز منعه للضرورة أو لا، قال ابن الأنباري في الإنصاف في مسائل الاختلاف بين البصريين والكوفيين⁽¹⁴⁰⁾ ما ملخصه مسألة ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف لضرورة الشعر وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش⁽¹⁴¹⁾ وأبو علي الفارسي⁽¹⁴²⁾ وأبو القاسم بن برهان⁽¹⁴³⁾ من البصريين وذهب البصريون⁽¹⁴⁴⁾ إلى أنه لا يجوز ، وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيراً في أشعار إلى أن قال ، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف ؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف فلو أننا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل وكان أيضاً يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف وعلى هذا يخرج حذف الواو من هو في نحو قوله:

فَبَيَّنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رَحْبُ الْمَلَاظِ بَجِيبٍ⁽¹⁴⁵⁾

فإنه لا يؤدي إلى الالتباس بخلاف حذف التنوين فبان الفرق بينهما .

والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج عن حد الشذوذ والقلة لا لقوته في القياس ، وأما الجواب عن كلمات البصريين فظاهر أما قولهم إنما لم يجر ترك صرف ما ينصرف ؛ لأنه يؤدي إلى رده عن الأصل إلى غير أصل قلنا هذا يبطل بحذف الواو من هو في قوله:

فَبَيَّنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ الخ⁽¹⁴⁶⁾

خصوصاً على أصلكم فإن الواو عندكم أصلية لا زائدة كما هي على أصل الخصم زائدة ، وقولهم إنما جاز؛ لأنه يؤدي إلى الالتباس بخلاف ما هنا .

قلت: الجواب عن هذا من وجهين: أحدهما: أنا لا نسلم أنه لا يؤدي ما هنا إلى الالتباس ؛ لأنك تقول غزا هو فيكون توكيداً للضمير المرفوع فإنه فاعل فإذا حذف الواو منه التبتت الهاء الباقية بالهاء التي هي ضمير المنصوب بأنه مفعول نحو غزاه فإنه يجوز أن لا تظهر حركتها قال الشاعر:

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجِدُّ أَنْفَهُ ... وَعَيْنِيهِ إِنْ مَوْلَاهُ تَابَ لَهُ وَفُرَّ⁽¹⁴⁷⁾

إلى أن قال والوجه الثاني أنه يطل بصرف ما لا ينصرف فإنه يوقع لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف في نحو قوله :

قواصد مَكَّةً مِنْ وَرَقِ الْحَمِي⁽¹⁴⁸⁾

وكذا سائر صرف ما لا ينصرف ومع هذا فقد وقع الإجماع على جوازه ، وكذلك هاهنا فإن قالوا الكلام به بتحصيل القانون دون الشعر وصراف ما لا ينصرف لا يوقع لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف ؛ لأنه لا يلتبس ذلك في اختيار الكلام، قلنا: وهذا هو جوابنا عما ذكرتموه فإنه إذا كان الكلام هو الذى يتحصل منه القانون دون الشعر فترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف إذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في اختيار الكلام، والله أعلم.

[نتيجة مناقشة قول ابن التلاميذ]

ومن هنا يظهر لك أن الشيخ محمد محمود بن التلاميذ التركيزي الشنجيطي لا يستطيع أن يهدم قانوناً أسسته أكابر الأئمة مستندين إلى ما سمعوه بأذاتهم من نثر العرب بأبيات شعر رواها.

(تنبيهان):

الأول: ظاهر كلام ابن الأنباري⁽¹⁴⁹⁾ أن ترك صرف ما ينصرف كثير مطرد وظاهر كلام ابن مالك في الألفية أنه قليل في قوله:

وَلَا ضَطْرَّارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ دُو الْمُنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ⁽¹⁵⁰⁾

لأن هذا للتقليل.

(الثاني): تقدم في كلام ابن الأنباري أن جواز صرف ما لا ينصرف مجمع عليه ، وهذا يقتضى الإطلاق في جميع ما لا ينصرف مع أنه نقل في كتابه هذا أن الكوفيين لا يجوزون صرف أفعل منك⁽¹⁵¹⁾ ونصه: "مسألة ذهب الكوفيون إلى أن أفعل منك لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه في ضرورة الشعر، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأن من لما اتصلت به منعت صرفه لقوة اتصاله بها، ولهذا كان في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد نحو زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من دعد، والزيدان أفضل من العمرين، وما أشبه ذلك فدل على قوة اتصاله به، فلهذا قلنا أنه لا يجوز صرفه، ومنهم من تمثل بأن قال إنما قلنا ذلك لأن من يقوم مقام الإضافة، وإنما لم يجر الجمع بين التنوين والإضافة لأتبعهما دليلان من دلائل الأسماء فاستغنى بأحدهما عن الآخر، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا بجواز صرفه ؛ لأن الأصل في الأسماء كلها الصرف وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل فإذا اضطر الشاعر ردها إلى الأصل ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها، قال أبو كبير الهدلى:

بِمَنْ حَمَلَنَّ بِهِ وَهَنَّ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ⁽¹⁵²⁾

فصرف عواقد وهي لا تنصرف ؛ لأنه ردها إلى الأصل إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة في أشعارهم ، والذى يدل على هذا أن ما لا أصل له في الصرف ودخول التنوين لا يجوز للشاعر أن يتوله للضرورة ؛ لأنه لا أصل له في ذلك فيرده إلى حالة قد كانت له فإذا ثبت هذا فيقول أفعل منك والأصل فيه الصرف وأن ما امتنع من الصرف لوزن الفعل والوصف فصار بمنزلة أحمر، وكما وقع الإجماع على أن أحمر يجوز صرفه لضرورة الشعر رداً إلى الأصل فكذلك أفعل منك ثم إذا جاز عندكم في ضرورة الشعر ترك صرف ما أصله الصرف وهو عدول عن الأصل إلى غير أصل فكيف لا يجوز صرف ما أصله الصرف وهو رجوع عن غير أصل إلى أصل وهل منع ذلك إلا رفض للقياس وبناء على غير أساس.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم أن من لما اتصلت به منعت من صرفه قلنا هذا باطل؛ لأن اتصال من ليس تأثيراً في منع الصرف وإنما المؤثر في منع الصرف وزن الفعل والوصف الذي يدل على ذلك أنهم قد قالوا زيد خير منك وشر منك فيصرفون مع اتصال من بهما ولم يمنعهما الصرف بدخول من عليهما واتصالها بهما ولو كان كما زعموا لا تمتنع أن ينصرف لاتصال من بهما، فلما انصرفا مع اتصال من بهما دل على أن اتصالها بهما لا أثر له في منع الصرف وإنما امتنعا من الصرف لوزن الفعل والوصف والذي يدل على صحة هذا أنه لما زال وزن الفعل من أخير منك وأشر منك صرف؛ لأنه لما حذفوا الهزمة منهما لكثرة الاستعمال وأدغموا إحدى الراءين في الأخرى من قولك شر منك؛ لأن لا يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد في كلمة واحدة؛ لأن ذلك مما يستثقل في كلامهم نقص عن وزن الفعل فلما نقص عن وزن الفعل بقي فيهما على علة واحدة وهي الوصف فيرد إلى الأصل وهو الصرف؛ لأن العلة الواحدة لا تقوى على منع الصرف الذي هو الأصل، وأما قولهم أنه لا يثنى ولا يجمع لاتصال من به قلنا إنما لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لثلاثة أوجه:

الأول: إنما لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث؛ لأنه تضمن معنى المصدر؛ لأنك إذا قلت زيد أفضل منك كان معناه فضل زيد يزيد على فضلك فجعل موضع فضله أفضل فتضمن معنى المصدر والفعل معاً، والمصدر والفعل مذكران ولا يدخلهما تنثية ولا جمع فكذلك مع تضمنهما.

والوجه الثاني: أن ما لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث؛ لأنه مضارع للبعض الذي يقع به التذكير والتأنيث والتنثية والجمع بلفظ واحد، والثالث إنما لم يثن ولم يجمع؛ لأن التنثية والجمع إنما يلحقان الأسماء التي تنفرد بالمعاني وأفعال اسم مركب يدل على فعل وغيره فلم يجز تنثيته لا جمعه لما كان مركباً يدل على معنى وزمان، وإنما فعلت ذلك العرب اختصاراً واستفتاءً بقليل الكلام عن كثيره ولم يجز تأنيثه لما ذكرناه من تضمنه معنى المصدر والمصدر مذكر ثم على أصلكم إنما وحداً فعل؛ لأنه جرى مجرى الفعل، ولهذا كانت إضافته غير حقيقية وأما قولهم أن من يقوم مقام الإضافة فلا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة قلنا لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يدخل الجر في موضع الجر كما إذا دخلته الإضافة فلما أجمعنا على أنه لا ينصرف ويكون في موضع الجر مفتوحاً كسائر ما لا ينصرف دل على فساد ما ذهبتم إليه، وأما قولهم إنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة؛ لأنهما دليلان من دلائل الأسماء قلنا لا نسلم إنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لوجهين أحدهما أن الإضافة تدل على التعريف والتنوين يدل على التنكير، فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير في كلمة واحدة وهما ضدان والضدان لا يجتمعان، والوجه الثاني: أن الإضافة علامة الوصل والتنوين علامة الفصل، فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة وصل وعلامة فصل في كلمة واحدة وهما ضدان والضدان لا يجتمعان، وما ذهبوا إليه من التعليل بيطل بحرف الجر مع لام التعريف فإنهما يجوز اجتماعهما نحو مررت بالرجل وإن كانا دليلين من دلائل الأسماء إلى غير هذين الدليلين من دلائل الأسماء، والله أعلم.

وقال المرادي في شرح الألفية⁽¹⁵³⁾ أما صرف ما يستحق المنع في الضرورة فمتفق على جوازه ومنه قوله:

وَأَتَاهَا أُخَيْمِرٌ كَأَخِي السَّهْمِ بَعْضُ بَعْضٍ فَقَالَ كُوْنِي عَقِيْرًا⁽¹⁵⁴⁾

وهو كثير وقد اختلف في نوعين: أحدهما: ما فيه ألف تأنيث مقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة، قال؛ لأنه لا فائدة فيه إذ يزيد بقدر ما ينقص ورد بقول المثلم بن رياح:

إِنِّي مُقَسِّمٌ مَا مَلَكَتُ فِجَاعِلٌ جُزْءًا لِأَحْرَبِي وَدُنْيَا تَنْفَعُ⁽¹⁵⁵⁾

أنشده ابن الأعرابي بتنوين دنيًا، وقال بعضهم في رد هذا القول أن الألف قد يلتقى بساكن بعده فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول لإقامته الوزن فينون ثم يكسر.

قلت: ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتج إلى تنوينه لم ينون وهو تفصيل حسن، والثاني أفعل منك منع الكوفيون صرفه للضرورة، قالوا لأن حذف تنوينه إنما هو لأجل من فلا يجمع بينه وبينها، ومذهب البصريين جوازه؛ لأن المانع له الوزن والوصف كأحمر لا من بدليل خير منك وشر منك لزوال الوزن إلى أن قال، وأما منع صرف المستحق الصرف للضرورة ففي جوازه خلاف مذهب أكثر البصريين منعه⁽¹⁵⁶⁾ ومذهب الكوفيين والأخفش والفارسي جوازه⁽¹⁵⁷⁾، واختاره المصنف وهو الصحيح لثبوت سماعه، ومنه:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ ... يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي بَجْمَعِ⁽¹⁵⁸⁾

وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين وبين ما ليس كذلك فصرفه ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا في العلم وأجاز قوم منهم أحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختياراً⁽¹⁵⁹⁾ انتهى باختصار.
(فائدة مهمة)

(الثالثة عشر): تناسب قوله آنفاً أن ما فيه ألف التأنيث المقصورة منع بعضهم صرفه للضرورة؛ لأنه لا فائدة فيه إذ يزيد بقدر ما ينقص، قال ابن جني في الخصائص: باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة: "هذا موضع كان أبو حنيفة - رحمه الله - يراه ويأخذ به وذلك أن تؤدي الصنعة إلى حكم ما مثله مما يقتضى التغيير فإن أنت غيرت صرت أيضاً إلى مراجعة ما منه هربت، فإذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة ولا تتكلف عناء ولا مشقة"⁽¹⁶⁰⁾ أ.هـ.
قلت مراده أبو حنيفة الدينوري لا الإمام الأعظم، والله أعلم.
قد ذيلت هذا الكتاب بثلاث عشرة فائدة:

- الفائدة الأولى: في عدل عمر.
 - الفائدة الثانية: في أنواع العدل.
 - الفائدة الثالثة: في الفرق بين العدل والاشتقاق. الفائدة الرابعة: في العلم منه منقول ومنه مرتجل وبينهما واسطة.
 - الفائدة الخامسة: هل يقدح الاشتقاق في العلم أو لا.
 - الفائدة السادسة: في الاطراد والشذوذ.
 - الفائدة السابعة: في تعريف المنصرف وغير المنصرف والواسطة بينهما.
 - الفائدة الثامنة: في الفرق بين التنوين والنون الخفيفة.
 - الفائدة التاسعة: في بيان كون الاسم لا يمنع من الصرف إلا بشبهة للفعل من وجهين وبينى لشبهة للحرف من وجه واحد اتفاقاً فيهما.
 - الفائدة العاشرة: في الخلاف في عمر المعدول هل يثنى ويجمع أو لا.
 - الفائدة الحادية عشر: في بيان أن الضرورة ما وقع في الشعر ما لا محيد عنه للشاعر.
 - الفائدة الثانية عشر: في تحرير الخلاف في المنصرف هل يمنع للضرورة أو لا.
 - الفائدة الثالثة عشر: في بيان أن تغيير الشيء إذا أوقعك فيما يجب تغييره فالأولى عدم التغيير.
- قد تم بعون الله تعالى طبع هذا الكتاب والرسالة التي نبهنا عليها عدلنا عن طبعها معه⁽¹⁶¹⁾.

ولما اطلع عليها حضرة العلامة الأديب ذو الرأي المصيب الشاعر المجيد ذو الرأي السديد الشيخ سليم أبو الإقبال يعقوبي⁽¹⁶²⁾ نجل صاحب الفضيلة والتأليف المشهورة الشيخ حسن أفندي يعقوبي قال مقرظاً لها:

بسم الله الرحمن الرحيم

بعدهما أحمد الله تعالى على وافر نعمه وأصلى وأسلم على حبيبه ومصطفاه أقول:

إن من الفرص التي ينتهزها العاقل في حياته ويتعللها بين الخاصة والعامة سيان، حال حله وحال ترحاله، مطالعة كتاب يأخذ به إلى سماء الارتقاء فيجلسه على منصة الفضل وأريكة الفضلاء، كما أن من الصَّوَالِ⁽¹⁶³⁾ التي ينشدها من أراد أن يحرز قصب السباق في ميادين الأدباء مسامرة أديب يميظ بأدابه حوالمك الأيام ويبدد بجزاز آرائه أوابد الشكوك والأوهام وينشر على أخلائه الأعلام معلوماته حتى يكون الكل راتعاً بين آلائه المزهرة الرياض حائماً حول نعمائه المترعة الحياض ويمد لهم سرادق أذواقه وآدابه حتى يتخلق مسامروه بما تخلق به من الذوق السليم ويتحلوا بما تحلى به من محاسن الآداب ومكارم الأخلاق؛ لهذا أراني ولوغاً بمطالعة مارق لذوى النفوس الزكية وراقى كثير التساؤل عما يوشح الإنسان بأوشحة العلوم المنطوق منها والمفهوم، وينهج به مناهج المعارف التالذ منها والطارف كتاب صديقي الأديب والجهيد الأديب نبراس الفضلاء الشيخ أحمد أفندي الشنقيطي المسمى بالدرر في منع عمر:

كتاب صاغه ليسن تحاكي نظمه (الدرر)

فلا زيد يضارعه ولا عمرو ولا (عمر)

فَللَّهِ كتاب جمع به الفاضل بين رقة المعنى وجزالة المبنى حتى كشف به عن مهمات المسائل غياهب الشبهات وسهل صعب المعضلات ووعر المشكلات بحث فيه - حفظه الله - عن مسألة وقع فيها نزاع حديث ولكن عند التأمل يرى مطالعوه مسائل كثيرة ما نظمت كهذا النظم في سلك من الأسلاك ولا جمعت كهذا الجمع في كتاب استنبطها حضرة المؤلف من كلام المتقدمين الذين أمنوا العثار في مظان الزلل حتى سلكوا بتأليفهم مسالك الصواب ونهجوا مناهج السداد، فكانوا غرراً في جبين الدهر وكانت ولم تزل تأليفهم بهجة للناظرين كإمام النحو سيبويه والإمام أبي علي الفارسي والعلامة ابن مالك وغيرهم ممن لهم في معقول العلم ومنقوله اليد الطولي والقدم الراسخ وبالجملة فقد بنى صديقنا كتابه على أساس قويم وشيده بآرائه التي تفعل بالفؤاد فعل الصهباء أو أشد فعلاً حسب ما أقامه من الحجج والبراهين وكفاه اتباعه سبيل الصواب وطريق الرشاد، كيف لا وما سلك بكتابه هذا وغيره إلا مسالك من امتطوا أوج الآداب وارتقوا ذروة الحق ومن اتبع الحق فقد فاز فوزاً عظيماً.

الخاتمة:

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله - صلى الله عليه وسلم - وبعد :

فإننا في نهاية هذا البحث نستطيع أن نقف على مجموعة من النتائج أهمها:

أولاً: قَصَرَ ابْنُ التَّلَامِيدِ كَلَامَهُ فِي حُكْمِ صَرْفِ عُمَرَ عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ عُمَرَةَ، وَذَهَبَ بِهَذَا إِلَى عَدَمِ جَوَازِ مَنَعِهِ مِنَ الصَّرْفِ مَخَالِفاً بِهَذَا إِجْمَاعِ النُّحَوِيِّينَ فِي مَنَعِ صَرْفِ عُمَرَ وَهُوَ عِلْمٌ مَعْدُولٌ عَنِ عَامِرٍ .

ثانياً: أَجْمَعَ النُّحَاةَ وَاللُّغَوِيَّونَ إِلَّا مَنْ شَذَّ مِنْهُمْ عَلَى مَنَعِ صَرْفِ عُمَرَ وَزُفَّرَ⁽¹⁶⁴⁾، مَعَ جَوَازِ صَرْفِهِ لِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ: " فَلَوْ سَمِيَتْ بِمَا لَمْ يَثْبِتْ عَدْلَهُ مِمَّا هُوَ عَلَى وَزْنِ فُعَلٍ لَصَرَفْتَهُ كَقَوْلِكَ فِي رَجُلٍ سَمِيَتْهُ بِجَمْعِ (عُمَرَةَ): هَذَا عُمَرُ ، وَرَأَيْتَ عَمْرًا ، وَمَرَرْتُ بِعَمْرٍ ⁽¹⁶⁵⁾ " .

ثالثاً : خرَجَ ابنُ التلاميذِ على إجماع النحاة واللغويين في منع صرف عُمرَ، وكذا الخوارزمي في التحمير في قوله بصرف زُفَر ، وما ذهبوا إليه شذوذ لقاعدة مجمع عليها.

رابعاً : إشادة العلماء بما احتوته هذه الرسالة ، وهذا ما يقرره الشيخ سليم أبو الإقبال اليعقوبي في تقرظه بختام الرسالة .

التوصيات : أولاً : العمل على إثراء المكتبة النحوية بتراجم المغمورين من النحاة .

ثانياً: الاهتمام بدراسة الخلاف النحوي الموضوعي من خلال مطالعة كتب التراث النحوي مما يؤدي إلى الوقوف على أوجه إعرابية جديدة يحمل عليها الكلام .

الهوامش:

(1) ابن الناظم ، محمد بن محمد ، شرح ألفية ابن مالك ، تح: محمد باسل عيون السود ، ط 1 (بيروت ، لبنان ، دار الكتب العلمية، 1420هـ - 2000م)، ص 449 .

(2) (السابق، ص 467 ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ط/ دار إحياء الكتب العربية 1356هـ - 1937م ، 3 / 22 .

(3) (كتاب اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق / د. فائز فارس ، الناشر : دار الكتب الثقافية - الكويت ، 1972م، ص 155) .

(4) (ينظر: أسرار العربية ، لأبي سعيد ابن الأنباري، الناشر : دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى ، 1995م ، تحقيق : د. فخر صالح قدارة، 1 / 53 ، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ، الناشر : دار ومكتبة الهلال - بيروت ، الطبعة الأولى ، 199م ، تحقيق : د. علي بو ملحم ، 1 / 35) .

(5) (ينظر: الباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، الناشر : دار الفكر - دمشق تحقيق : غازي مختار طليمات ، الطبعة الأولى ، 1995م ، ج 2 / 21 ، شرح كافية ابن الحاجب للرضي محمد بن الحسن ، تح/ أحمد السيد أحمد ، د. ط (مصر: المكتبة التوفيقية ، د . ت .) ، 1 / 102) .

(6) (ينظر: الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، نور الدين عبد الرحمن الجامي ، دراسة وتحقيق : الدكتور أسامة طه الرفاعي، 1 / 129 ، واللباب في علل البناء والإعراب، 1 / 513، 514 ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن للمراي المصري المالكي (ت 749هـ) شرح وتحقيق د : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر : دار الفكر العربي ، الطبعة : الأولى 1428هـ - 2008م، 3 / 1216 ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة : العشرون 1400 هـ - 1980 م ، 3 / 337 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الأشموني، محمد بن علي ، بحاشية الصبان ، د . ط (مصر، دار إحياء الكتب العربية ، د . ت .) ، 1 / 323 ، وشرح الرضي على الكافية ، 1 / 114 ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، المؤلف : شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوّجري القاهري الشافعي (ت 889هـ) ، تحقيق : نواف بن جزاء الحارثي، الناشر : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، 1423هـ/ 2004م ، 2 / 837) .

(7) ينظر: التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، وبهامشه حاشية الشيخ يس ، د ط (مصر، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي ، د . ت) ، 224 / 2 ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تح / د . عبد الحميد هندراوي ، د . ط (مصر : القاهرة ، المكتبة التوفيقية ، د . ت) ، 103 / 1 .

(8) ينظر: المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، د ط (القاهرة ، نشر: دار الكتب المصرية ، 2013 م) ، 1 / 203 ، وحاشية الخضري على ابن عقيل 3 / 22 ، 42 ، والأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق / د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1988 م ، 1 / 149 ، 2 / 87 ، والفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب 1 / 129 ، واللباب في علل البناء والإعراب 1 / 513 ، 514 ، وابن الناظم 466 ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن المرادي 3 / 1216 ، وشرح ابن عقيل 3 / 337 ، وشرح الرضي على الكافية 1 / 114 ، وشرح شذور الذهب 2 / 837 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1 / 323 ، وحاشية العلامة الصبان " على شرح الأشموني : على ألفية الإمام ابن مالك للشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى 1417 هـ - 1997 م ، 1 / 347) .

(9) ينظر: شرح ابن عقيل 3 / 335 ، وشرح ابن الناظم 455 .

(10) ينظر: كحالة ، عمر رضا ، معجم المؤلفين ، د . ط (بيروت ، مكتبة المثنى ، دار إحياء التراث العربي ، 1999 م) ، ج 11 ، ص 17 ، الزركلي ، خير الدين بن محمود ، الأعلام ، ط 6 (لبنان ، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1984 م) ، ج 1 ، ص 101 ، معجم المطبوعات العربية والمعربة ، سركيس ، يوسف اليان ، د . ط (القاهرة : نشر: مكتبة الثقافة الدينية ، 2008 م) ، ص 1148 .

(11) ينظر: كحالة ، معجم المؤلفين ، ج 11 ، ص 17 ، الزركلي ، ج 1 ، ص 101 ، معجم المطبوعات العربية والمعربة ، ص 1148 .

(12) ينظر: الأعلام للزركلي 7 / 89 ، والوسيط في تراجم أدياء شنقيط ، أحمد بن الأمين الشنقيطي ، المحقق: فؤاد سيد ، الناشر: مطبعة المدني ، سنة النشر: 1409 - 1989 م ، الطبعة الرابعة : 381 - 386) .

(13) ينظر: الأعلام للزركلي 7 / 89 ، ومعجم المطبوعات 2 / 1149 .

(14) الأعلام للزركلي 7 / 89) .

(15) ينظر: الأعلام للزركلي 7 / 90) .

(16) ينظر: الوسيط 384) .

(17) ينظر: الأعلام للزركلي 7 / 90) .

(18) ينظر: مجلة الأزهر ، أحمد حسن الزيات ، سبتمبر 1961 ، العدد 2 ، ص 291 .

(19) ينظر: المجموعة الكاملة ، المجلد الأول ، طه حسين ، دار الكتاب اللبناني ، 1982 ، ص 343 .

(20) ينظر: الأعلام للزركلي 7 / 90) .

(21) ينظر: كتاب سيبويه 3 / 223) .

(22) يعني الشيخ ابن التلاميذ - رحمه الله - .

(23) (بَيَّنَّ هذا ابن مالك رحمه الله في شرح العمدة ص 869، فقال: "فلو سميت بما لم يثبت عدله مما هو على وزن فُعَل لصرفته كقولك في رجل سميته بجمع (عُمْرَة): هذا عُمُرٌ، ورأيت عمرًا، ومررت بعمرًا". فكأن ابن التلاميذ قصر كلامه على هذه الجزئية مخالفاً بهذا إجماع النحويين في منع صرف عمر وهو علم معدول عن عامر).

(24) (البيت من الرجز، وبعده: لَيْسَ بِرَاعِي إِبِلٍ وَلَا غَنَمٍ ... وَلَا يَجْزُرُ عَلَى ظَهْرِ الْوَضْمِ ...

بَأَثْوَا نِيَامًا وَإِبْنُ هِنْدٍ لَمْ يَنْمَ ... بَاتَ يُقَاسِمُهَا غُلَامًا كَالزَّمِّ ... خَدَّحُ السَّاقَيْنِ مَمْشُوخِ الْقَدَمِ

وقد اختلف في نسبة هذا الشعر اختلافاً كثيراً، فنقل التبريزي في شرح الحماسة (1: 185) خبر رشيد بن رميض العنزي (بفتح العين، وسكون النون) من بني عنز بن وائل، بلا شك عندي في ذلك. قال التبريزي: "قالها في غارة الحطم، وهو شريح بن شرحبيل بن عمرو بن مرثد، أغار على اليمن، فقتل وليعة بن معد يكرب، أخت الأشعث بن قيس، فبعث الأشعث يعرض عليه في فدائها، بكل قرن من قرونها (ضفائرها) مئة من الإبل. فلم يفعل الحطم، وماتت عنده عطشاً (وانظر غير ذلك في الأغاني 14: 44)، ونسب أيضاً للأغلب العجلي، ولأخنس بن شهاب، ولجابر بن حني التغلبي، وانظر ذلك في سمط الآلئ: تحقيق الأستاذ الراجكوتي 729. ولعل "الحطم" أنشده مدحاً لنفسه فيما فعل من سوق السرح. ومعنى قد لفها، أي الإبل، وجعل الفعل لليل على المجاز، والحطم: الذي لا يبقى من السير شيئاً، والمعنى أنه جمعها برجل متناهي القوة، عنيف السوق.

والأبيات وردت في: الكامل في اللغة والأدب 1 / 298، شرح نهج البلاغة 3 / 251، لسان العرب، حفق 10 / 80، سوق 10 / 166، حطم 12 / 137، الأغاني 15 / 246، البيان والتبيين 1 / 366).

(25) (ينظر: كتاب سيبويه 3 / 223).

(26) (ابن الحاجب (570 - 646 هـ = 1174 - 1249 م): عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب: فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، ولد في أسنا (من صعيد مصر) ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية. وكان أبوه حاجباً فعرف به، من تصانيفه: الكافية في النحو، و الشافية في الصرف، و مختصر الفقه استخراجاً من ستين كتاباً، في فقه المالكية، ويسمى جامع الأمهات، والمقصد الجليل قصيدة في العروض، والأماي النحوية، والإيضاح في شرح المفصل للزمخشري، والأماي المعلقة عن ابن الحاجب. ينظر: وفيات الأعيان 1: 314، وغاية النهاية 1: 508 الأعلام للزركلي 4 / 211).

(27) (ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي 1 / 95، الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب للحامي، دراسة وتحقيق: الدكتور أسامة طه الرفاعي 1 / 63).

(28) (الزمخشري (467 - 538 هـ = 1075 - 1144 م): محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم: من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. ولد في زمخش (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها زمناً فلحق بجار الله. وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم) فتوفي فيها، أشهر كتبه: الكشاف في تفسير القرآن، وأساس البلاغة، والمفصل، وغيرهما، وكان معتزلي المذهب، مجاهراً، شديد الإنكار على المتصوفة، أكثر من التشنيع عليهم في الكشاف وغيره. ينظر: وفيات الأعيان 2: 81، وإرشاد الأريب 7: 147، ولسان الميزان 6: 4 والأعلام للزركلي 7 / 178).

(29) (ينظر: المفصل في صنعة الإعراب 1 / 35).

(30) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بن بناي العليبي، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد 1982م، 1/ 135).

(31) (ابن مالك (600 - 672 هـ = 1203 - 1274 م) محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين: أحد الأئمة في علوم العربية. ولد في جيان بالأندلس وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها، أشهر كتبه: الألفية في النحو، وله تسهيل الفوائد نحو، وشرحه له، والضرب في معرفة لسان العرب، و الكافية الشافية أرجوزة في نحو ثلاثة آلاف بيت، و شرحها، وسبك المنظوم وفك المختوم نحو، ولامية الأفعال ، وعدة الحافظ وعمدة الالفاظ ، وشرحها، وإيجاز التعريف صرف، وشواهد التوضيح ، وإكمال الأعلام بمثلث الكلام ، و مجموع فيه 10 رسائل، وتحفة المودود في المقصور والممدود منظومة، والعروض و الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ، وغير ذلك. بغية الوعاة 53، وفوات الوفيات 2: 227، والوافي بالوفيات 3: 359 ، الأعلام للزركلي 6 / 233).

(32) (يراد بالمتنقى على العمدة شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ، حققه عدنان عبد الرحمن الدوري ، وطبعته دار/ العاني ، بغداد ، 1397هـ - 1977م).

(33) (ينظر: شرح عمدة الحافظ لابن مالك ص 869، 870، وشرح الكافية الشافية لابن مالك 3 / 1474).

(34) (ينظر هذا القول في: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراذبي 3 / 1216، ونصه"

الثاني: علم المذكر المعدول إلى فعل نحو: عمر، وطريق العلم يعدل هذا النوع سماعه "غير" مصروف عاريا من سائر الموانع ومنه: زفر ومضر وتعل وهبل وزحل وعظم وجثم وقثم وجمح وقزح ودلف وبلغ - بطن من قضاة ، ولم أقف عليه في التسهيل ، وينظر: شرح شذور الذهب 2 / 838، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 103، وحاشية الصبان على الأشموني 3/ 264، وحاشية الخضري على ابن عقيل 2 / 60، 3 / 39).

(35) (البدر الدماميني (763 - 827 هـ = 1362 - 1424 م) :محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بابن الدماميني: عالم بالشريعة وفنون الأدب، ولد في الإسكندرية، واستوطن القاهرة ولازم ابن خلدون ،من كتبه تحفة الغريب شرح لمغني اللبيب، و نزول الغيث انتقد فيه شرح لامية العجم للصفدي، والفتح الرباني في الحديث، وعين الحياة اختصر به حياة الحيوان للدميري، والعيون الغامزة شرح للخزرجية في العروض، و شمس المغرب في المرقص والمطرب أدب، ومصايح الجامع شرحه لصحيح البخاري، وجواهر البحور في العروض، و إظهار التعليل المغلق في مسألة نحوية، وشرح تسهيل الفوائد(تعليق الفرائد)، وله نظم. ينظر: الضوء اللامع 7: 184 ، وبغية الوعاة 27، وشذرات الذهب 7: 181، والأعلام للزركلي 6 / 57).

(36) (أد: هو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو، وعند غيره من الأد(العظيم) فهمزته أصلية، ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 3 / 1216).

(37) (ينظر البيت في :شرح الكافية الشافية لابن مالك 3 / 1471).

(38) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفني/اميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر: 1998م، بيروت، ج 1، ص 190، 191).

(39) المراد أعشى باهلة وهو عامر بن الحارث وكنيته أبو قحفان، وجاء في بعض النسخ: الأعشى الباهلي.

من قصيدة له يرثي بها المنتشر بن وهب الباهلي وهو أخو الأعشى لأمه وكان قد قتل في سفره إلى حج ذي الخليفة (صنم كانوا يعبدونه) فقتله بنو نفييل بن عمر بن كلاب، وهي قصيدة جيدة قال البغدادي: ولجودتها وندرتها نشرحها، وشرحها كلها وذكر قصة قتل المنتشر، وقال إن القصيدة نسبت في بعض الآراء إلى أخت المنتشر).

(40) البيت من البسيط. النوفل: الكثير العطاء. والزفر: الحمال للأنفال، ومنه سمي الرجل زفر.

والشاهد فيه: عمر وزفر علمين فكان الواجب صرفهما؛ لأنه لما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل أيضاً نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكما بأتهما علمان غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل.

والبيت ورد في: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب 1/ 190، وشرح الرضي على الكافية 1/ 124، والمخصص لابن سيده 4/ 146، والاشتقاق 1/ 53، وتاج العروس من جواهر القاموس 11/ 433، وتهديب اللغة 15/ 257).

(41) (ابن معطي: أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي النحوي الفقيه الحنفي، ولد سنة أربع وستين وخمس مئة، وسمع من القاسم بن عساكر، وصنف "الألفية"، و"الفصول"، وله النظم والنثر، وتخرج به أئمة بمصر وبدمشق، وقد أخذ عن أبي موسى الجزولي، مات في ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وست مئة بمصر. سير أعلام النبلاء تح الأرنؤوط 22/ 324، وإرشاد الأريب 7/ 292، والبداية والنهاية 13/ 129).

(42) ينظر: الفصول الخمسون لابن معطي، تحقيق محمود محمد الطناحي، ط/ عيسى البابي الحلبي ص 157).

(43) (المبرد: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، البصري، النحوي، الإخباري، صاحب "الكامل"، أخذ عن: أبي عثمان المازني، وأبي حاتم السجستاني، وعنه: أبو بكر الخرائطي، ونفطويه، وأبو سهل القطان، وإسماعيل الصفار، والصولي، وأحمد بن مروان الدينوري، وعدة، وكان إماماً، علامةً، جميلاً، وسيماً، فصيحاً، مفوهاً، موثقاً. طبقات النحويين واللغويين: 101 - 110، الوافي بالوفيات: 5/ 216 - 218، والبداية والنهاية: 11/ 79 - 80، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة: 250، وسير أعلام النبلاء. تح الأرنؤوط 13/ 576).

(44) ينظر: الكامل في اللغة والأدب ل محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت 285هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة 1417 هـ - 1997 م، ج 2/ 52).

(45) (ابن جني (000 - 392 هـ = 1002 - 000 م) عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل وتوفي ببغداد، عن نحو 65 عاماً، وكان أبوه مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي، من تصانيفه رسالة في " من نسب إلى أمه من الشعراء، وشرح ديوان المتنبي، والمبهج، والمحتمس، وسر الصناعة، والخصائص، وغير ذلك. إرشاد الأريب 5: 15 - 32، وابن خلكان 1: 313، ونزهة الألباء 406، والأعلام للزركلي 4/ 204).

(46) ينظر: الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، الناشر: عالم الكتب - بيروت، تحقيق: محمد علي النجار، ج 2/ 357).

(47) ينظر: شرح الرضي على الكافية 3/ 152).

(48) (قَوْلُهُمْ كَيْتٌ وَذَيْتٌ هُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْحَدِيثِ قَالُوا وَالْأَصْلُ كَيْهِ وَذِيهِ لَكِنَّهُ أُبْدِلَ مِنْ الْهَاءِ تَاءً وَفُتِحَتْ لِإِتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَطَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ . المصباح المنير في غريب الشرح الكبير 3 / 326، وفي كيت وذيت ثلاث لغات منهم من يبينهما على الفتح فيقول كيت وذيت ومنهم من يبينهما على الكسر فيقول كيت وذيت ومنهم من يبينهما على الضم فيقول كيت وذيت فأما كية وذية فليس فيهما مع الهاء إلا البناء على الفتح . ينظر: سر صناعة الإعراب 1 / 153) .

(49) (ينظر: التصريح على التوضيح 2 / 224 ، خالد الأزهري (838 - 905 هـ = 1434 - 1499 م) ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين، وكان يعرف بالوقاد: نحوي، من أهل مصر. ولد بجرجا (من الصعيد) ونشأ وعاش في القاهرة، وتوفي عائدا من الحج قبل أن يدخلها. له (المقدمة الأزهرية في علم العربية - ط) و (موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب - ط) و (شرح الآجرومية - ط) و (التصريح بمضمون التوضيح - ط) في شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، و (شرح البردة - ط) و (شرح مقدمة الجزرية - ط) في التجويد، و (الألغاز النحوية - ط) ، ينظر: الأعلام للزركلي 2 / 297 ، ومعجم المؤلفين 4 / 96) .

(50) (ابن الناظم (000 - 686 هـ = 1287 - 000 م) محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله، بدر الدين: نحوي: هو ابن ناظم (الألفية). من أهل دمشق مولدا ووفاة، سكن بعلبك مدة. له (شرح الألفية - ط) يعرف بشرح ابن الناظم، و (المصباح - ط) في المعاني والبيان، و (روض الأذهان - خ) في المعاني، و (شرح لامية الافعال - ط) وكتاب في (العروض) ، وشرح غريب (تصريف ابن الحاجب) وغير ذلك، توفي عن نيف وأربعين عامًا. ينظر: مرآة الجنان 4: 203 ، وشدرات الذهب 5: 398، وبقية الوعاة 96 ، الأعلام للزركلي 7 / 31) .

(51) (ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص 448) .

(52) (قال ابن هشام: "قال الزجاج ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول بنائها إذا أضيفت". مغني اللبيب لابن هشام ، دار الفكر، بيروت الطبعة السادسة ، 1985م، تحقيق : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، 1 / 108، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق : د. عبد الكريم مجاهد، الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة : الأولى ، 1996م، ص 128) .

(53) (ذكر ابن جني في سر صناعة الإعراب أنه يجوز في غدوة الرفع والجر أيضا فقال: " انتصبت غدوة تشبيها بالمفعول وكما جاز أن تشبه النون بالثنون فتنصب غدوة تشبيها بالمفعول كذلك شبه بعضهم غدوة بالفاعل فرفعها ، فقال لدن غدوة كما تقول أقائم زيد ومنهم من يلزم القياس فيها فيجر بما فيقول لدن غدوة ومن فعل ذلك فلا سؤال عليه قال سيبويه ولا تنصب غدوة مع غير لدن لكثرة في كلامهم فغيروها يعني عن الجر لكثرة فلا تقول على هذا لدن بكرة ؛ لأنه لم يكثر في كلامهم " . ينظر: علل النحو لابن الوراق 1 / 515، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2 / 221، وقول سيبويه بالكتاب 1 / 96) .

(54) (الأكترون على أن مصادر الثلاثي موقوفة على السماع ، وقد ذهب جماعة إلى امتناع القياس فيها، ولو لم يكن سماع، فقد حكى السيوطي في الهمع: "لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع، فلا يقاس على فعلٍ ولو عدم السماع"، وأجاز آخرون القياس حين يفتقد السماع، فقد قال الأشموني في شرحه على الألفية 3/122: "والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف

تكلّموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا.."، على أن من الأئمة من أخذ فيها بالقياس ولو كان ثمة سماع كالفراء والزخشي، قال الصبان في حاشيته على الأشموني 122/3: وذهب الفراء إلى أنه يجوز القياس عليه وإن شُع غيرُه". ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 1/157، وجاء في المطلوب شرح المقصود 1-21 و22: "مصادر الثلاثي سماعية عند سيبويه، وأما الزخشي فيرى أنها قياسية لكثرتها". وقال أبو البقاء في الكليات: "القول بأن مصادر الثلاثي غير المزيد لا تنقاس ليس بصحيح، بل لها مصادر منقاسة ذكرها النحويون". والفراء: (144 - 207 هـ = 761 - 822 م): هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد (أو بني منقر) أبوز كرية، المعروف بالفراء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو، من كتبه "المقصود والممدود - خ" و "المعاني" ويسمى "معاني القرآن - ط" أملاه في مجالس عامة كان في جملة من يحضرها نحو ثمانين قاضيا، و "المذكر والمؤنث - ط" وكتاب "اللغات"، وغيرها. ينظر: إرشاد الأريب 7 / 276، ووفيات الأعيان 2 / 228، والأعلام للزركلي 8 / 145).

(55) (من خالفوه الإمام الرضي في أكثر من خمس وعشرين مسألة ناقشها في رسالة ماجستير محمد بن عبد الله بن صويلح المالكي، في جامعة أم القرى 1424 / 1425 هـ، وعنوانها اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية، وقد عالجته في رسالتي للدكتوراه خلاف ابني عصفور والضائع مع سيبويه في العديد من المسائل، فقد جاء خلاف ابن عصفور مع سيبويه في أربع عشرة مسألة في شرحه للجمل الزجاجي هي:

نعت اسم الإشارة الجامد المحض، حذف مفعولي (ظن) وأحواتها، حكم المفعول المقدم على الاستفهام، الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد حرف نفي غير مختص، نوع لام (لإنّ) إذا أبدل من همزتها (هاء)، حذف اسم (إنّ) وهو ضمير الشأن، حذف ميم (نعم) و(بئس)، إضافة العدد إلى اسم الجنس واسم الجمع، حكم الجملة بعد (مد) و (مند)، صيغة الفصل بين الاسمية والحرفية، إضافة أفعال التفضيل، عامل التمييز المنتصب عن تمام الكلام، استعمال (الواو) بمعنى (مع) في موضع يصلح فيه العطف، موضع فاء السببية والفعل بعدها.

وجاء خلاف (ابن الضائع) مع سيبويه وجمهور البصريين في شرحه للجمل الزجاجي أيضاً في سبع مسائل هي: نوع (كان) في قول الشاعر (وَجِيرَانٍ لَنَا كَأَنَّوْا كِرَامًا)، الخلاف حول (إذا)، حكم الاسم الواقع بعد (لا سيما)، حكم النصب ب (حاشا)، نوع البدل في الاستثناء، تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول، حذف المفعول الأول أو الاقتصار عليه من باب (أعلم).

(56) (الإجماع على أن زُفَرَ كَعُمَرَ ممنوعة من الصرف، وقد خالف هذا الإجماع أيضاً الخوارزمي في التحمير 1 / 214، وذهب إلى صرفها وزعم أنه مذهب الفارسي، وبالوقوف على قول الفارسي تبين عدم صحة نقله عنه، ولم يذكر الفارسي زفر في الكلمات التي وردت مصروفة عن العرب).

(57) (يراد به المفعول المطلق المبين للنوع، "لا يجوز تثنية المصدر المؤكّد لعامله ولا جمعه بل تجب إفراده فتقول ضربت ضرباً وذلك؛ لأنه بمثابة تكرار الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع؛ وأما غير المؤكّد وهو المبين للعدد والنوع فذكر ابن مالك أنه يجوز تثنيته وجمعه، فأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربت ضربتين وضربات وأما المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه نحو سرت سيري زيد الحسن والقبیح، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياساً بل يقتصر فيه على السماع وهذا اختيار الشلوبين. شرح ابن عقيل 2 / 175، وشرح الرضي على الكافية 1 / 301).

(58) قال سيبويه ج 1 ص 478: "وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن، وكذلك كرب يفعل ومعناها واحد يقولون كرب يفعل وكاد يفعل...". قال ابن هشام: "ولم يذكر سيبويه في خبر كرب إلا التجرد من أن". أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1 / 308، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك = للمراي 1 / 519، وقال ابن عقيل: "لم يذكر سيبويه في كرب إلا تجرد خبرها من أن وزعم المصنف أن الأصح خلافه". شرح ابن عقيل 1 / 335.

(59) أبو زيد الأنصاري (119 - 215 هـ = 737 - 830 م) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري: أحد أئمة الأدب واللغة، من أهل البصرة، ووفاته به، وهو من ثقات اللغويين، قال ابن الأنباري: كان سيبويه إذا قال (سمعت الثقة) عنى أبا زيد. من تصانيفه كتاب (النوادر - ط) في اللغة، و (الهمز - ط) و (المطر - ط) و (اللبأ واللبن - ط) و (المياه)، و (خلق الإنسان)، و (لغات القرآن)، و (الشجر)، و (الغرائز)، و (الوحوش)، و (بيوتات العرب)، و (الفرق)، و (غريب الأسماء)، و (المشاشة والبشاشة). ينظر: الأعلام للزركلي 3 / 92.

(60) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري، الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة السادسة، 1985م، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ج 1 / 122، والإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر - دمشق، 2 / 703، والأشباه والنظائر 3 / 85.

(61) (جمع بعضاً من هذه المواضع الخلافية بين سيبويه والخليل، د. فخر صالح سليمان قدرة الأستاذ المساعد في جامعة محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، في كتاب سماه مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، ط/ دار الأمل، الطبعة الأولى 1410 هـ، 1990م. ذكر فيه تسع مسائل خلافية بينهما هي: الخلاف في أداة التعريف (ال)، تأصيل حرف النصب لن، إياك وأخواتها، نصب المضارع بعد إذن، موضع أن، وأن إذا حذف عنهما حرف الجر، الجر على الجوار أ أي الموصولة، أصل خطايا وجاء ونحوهما، تأصيل مهمما).

(62) (خالفه في هذا الجاحظ والمازني وكذا ابن جني في الخصائص. ينظر: الرد على النحاة لابن مضاء، دراسة وتحقيق د محمد البناء، دار الاعتصام، الطبعة الأولى 1979م، ص 74، وما بعدها).

ويس: هو يس بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن الشيخ عليم الحمصي الشافعي الشهير بالعلمي، ألف كتباً مفيدة منها حاشية على المطول وحاشية على المختصر وحاشية على شرح التوضيح وحاشية على شرح القطر للفاكهي وحاشية على شرح التهذيب للخبزي وحاشية على شرح ألفية ابن مالك وغير ذلك من الرسائل النافعة وله شعر كثير أكثره جيد، توفي بالقاهرة سنة 1061 هـ. ينظر: خلاصة الأثر 4 / 491، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي ص 237.

(63) ينظر: فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح لأبي عبد الله الطيب الفارسي، تحقيق: د. محمود يوسف فجال، ط. دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث الإمارات، الطبعة الثانية 1423 هـ، 2002م، 1 / 710 - 711).

(64) ينظر: الخصائص 1 / 189، وفيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح (699).

(65) ينظر: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص 73، 74، ضبطه عبد الحكيم عطيه، وراجعه علاء الدين عطية، دار البيروني، ط 2، 1427 هـ. 2006م).

(66) (أي غير ابن جني . ينظر : فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح 710).

(67) (ينظر: شرح عمدة الحفاظ لابن مالك ص 869، 870).

(68) (قال ابن جني: "ومثل حذف التنوين للام حذف تاء التأنيث لباي الإضافة كقولك في الإضافة إلى البصرة : بصريّ وإلى الكوفة : كوفيّ". ينظر: الخصائص، باب في أنّ الحكم للطارئ، 3 / 62).

(69) (ينظر: كتاب الكليات لأبي البقاء الكفومي 1 / 1670، والخصائص 1 / 284، 2 / 343، والأشباه والنظائر 1 / 217).

(70) (البيت ورد في الأغاني 1 / 103).

(71) (البيت من شعر الكميت من المهاشيميات ويروى:

أهوى عليّاً أمير المؤمنين ولا ... ألوم يوماً أبا بكر ولا عمراً

وقد ورد في: شرح نهج البلاغة لأبي الحديد، أبو حامد، عز الدين (ت 656هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، 16 / 232، والكشكول 1 / 156).

(72) (هذا جزء من حديث وتماه: "بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ غُرَضُوا عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمْصٌ فَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثَّدْيَ ، وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ دُونَ ذَلِكَ وَعُرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ ، وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ اجْتَرَهُ قَالُوا : فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ الدِّينَ . والحديث أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة 3/1349، رقم: 3477، ومسلم: الصحيح، كتاب فضائل الصحابة 4/1859، رقم: 2390).

(73) (هذا جزء من حديث وتماه: "أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ قَالَ بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرِ فَقُلْتُ لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ فَقَالُوا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا فَبَكَى عُمَرُ وَقَالَ أَعَلَيْكَ أَعَاذُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. أخرجه البخاري في باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، 4 / 142. باب الغيرة، 7 / 45، وابن ماجه في سننه، فضائل عمر رضي الله عنه، 1 / 76).

(74) (الحديث أخرجه أبو داود في سننه باب في تدوين العطاء 3 / 99، الترمذي في سننه باب في مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه 5 / 616، وأحمد بن حنبل في مسنده مسند عبد الله بن عمر 2 / 53).

(75) (هي الداهية، لا يجرى (مجرى عمر)، يقال منه: أعلقت وأفلقت؛ أي جئت بعلق فلق، ومر يفتلق في عدوه؛ أي يأتي بالعجب من شدته. ينظر: تفسير القرطبي. 20 / 256، وتفسير اللباب لابن عادل، 1 / 5371).

(76) (أسماء الأسد لابن خالويه، حققه د. محمود جاسم الدرويش، ط / مؤسسة الرسالة. ط2 1409 هـ - 1989 م).

(77) (ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 104).

(78) (ينظر: لسان العرب، علق، 10 / 261، فلق 10 / 309).

(79) (ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة هل يجوز صرف أفعال التفضيل في ضرورة الشعر، 2 / 488).

(80) (ينظر: السابق، مسألة منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، 2 / 493).

(81) (سعيد بن أحمد بن محمد النحوي ابن الميداني، صاحب الأمثال، صنف الأسمى في الأسماء، اشتقه من كتاب أبيه السامي في الأسماء، وغرائب اللغة، ونحو الفقهاء، مات سنة تسع وثلاثين وخمسمائة. بغية الوعاة 1 / 582).

(82) (هي قصيدة "المؤتمر، من نوادر القصائد السائرة في أواخر القرن التاسع عشر، ألفها ابن التلاميذ تلبية لطلب سفير السويد بمصر، لتلقى في مؤتمر المستشرقين الثامن المنعقد في (استكهولم) وكان ملك السويد (إسكار الثاني) أرسل إلى السلطان عبد الحميد عام

1306هـ 1888م مُبدياً رغبتة في أن يقوم ابن التلاميذ بحضور المؤتمر، وقام سفير السويد بمصر (الكونت: كارلو لاندبرج) بالإشراف على متطلبات رحلة ابن التلاميذ، الذي اشترط أن تكون الرحلة بصفة ترفع شأن الإسلام وأهله، وأن ينتخب ثلاثة أو أربعة من أهل العربية، ويستصحب مؤذناً وطهارة للمسلمين. كما طلب السفير المذكور أن يقوم ابن التلاميذ بإنشاء قصيدة على أسلوب القدماء، لا على أسلوب المعاصرين وقتها، ولي ابن التلاميذ طلب السفير ولكنه لم يحضر المؤتمر لعدم تنفيذ شروطه، والقصيدة زهاء مئتي بيت).⁽⁸³⁾ (سورة النساء من الآية 59).

⁽⁸⁴⁾ (ينظر: الوسيط في تراجم أدياء شنقيط 390:392). وحديث الخف الأسود رواه الترمذي في سننه باب ما جاء في الخف الأسود (5 / 124)، حدثنا هناد حدثنا وكيع عن دهم بن صالح عن حجير بن عبد الله عن أبي بريدة عن أبيه: أن النجاشي أهدى إلى النبي صلى الله عليه و سلم خفين أسودين ساذجين فلبسهما ثم توضأ ومسح عليهما ، قال هذا حديث حسن إنما نعرفه من حديث دهم وقد رواه محمد بن ربيعة عن دهم ، قال الشيخ الألباني : صحيح".

⁽⁸⁵⁾ (قال الجوهري وقولهم للرجل: أَعْلَقْتُ وَأَفْلَقْتُ: أي جئت بَعْلَقُ فُلُقًا، وهي الداھية، لا تجرى مثال عُمَرَ. الصحاح في اللغة 1 / 492).

⁽⁸⁶⁾ (ينظر: لسان العرب ، علق ، 10 / 261).

⁽⁸⁷⁾ (قال الفيروز آبادي: وعامرٌ: اسمٌ وقد يُسَمَّى به الحَيُّ وعُمُرٌ مَعْدُولٌ عنه في حالِ التَّسْمِيَةِ القاموس المحيط ، 1 / 571).

⁽⁸⁸⁾ (ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير 7 / 315).

⁽⁸⁹⁾ (ابن الخشاب: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد المعروف بابن الخشاب البغدادي؛ العالم المشهور في الأدب والنحو والتفسير والحديث والنسب والفرائض والحساب وحظ الكتاب العزيز بالقراءات الكثيرة، وكان متضلعا من العلوم وله فيها اليد الطولى، شرح كتاب " الجمل " لعبد القاهر الجرجاني وسماه " المرتجل في شرح الجمل " وترك أبواباً من وسط الكتاب ما تكلم عليها، وشرح " اللمع " لابن جني ولم يكملها، وكانت وفاته عشية الجمعة ثالث شهر رمضان سنة سبع وستين وخمسمائة ببغداد، رحمه الله تعالى، بباب الأوز بدار أبي القاسم ابن الفراء، ودفن بمقبرة أحمد بباب حرب، وصلي عليه بجامع السلطان يوم السبت. وفيات الأعيان 3 / 102).

⁽⁹⁰⁾ (ينظر: المرتجل في شرح الجمل للجرجاني لابن الخشاب ، تحقيق علي حيدر ، دمشق 1972م ، ص 180، 252، 316، 233).

⁽⁹¹⁾ (ينظر: الخصائص ، باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع ، 2 / 347).

⁽⁹²⁾ (ابن أم قاسم (000 - 749 هـ = 000 - 1348 م): هو الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري، أبو محمد، بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم: مفسر أديب، مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب، من كتبه (تفسير القرآن) عشر مجلدات، و (إعراب القرآن) و (شرح الشاطبية) في القراءات و (شرح ألفية ابن مالك - خ) في دمشق، توفي بسرياقوس (بمصر). ينظر: غاية النهاية 1 / 227، والدرر الكامنة 2 / 32، والأعلام للزركلي 2 / 211. ينظر قوله: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ص 1217).

- (93) يراد به المحصل شرح المفصل لأبي محمد القاسم بن أحمد بن الموفق علم الدين اللورقي المعروف بالأندلسي (575هـ - 661هـ) .
- (94) هو أبو محمد مجد الدين القاسم بن الحسين المعروف بصدر الأفاضل الخوارزمي (555 - 617 هـ = 1160 - 1220 م) ، شرح المفصل شرحا بسيطا في ثلاث مجلدات، سماه التخمير، و وسيطا، ومختصر أسماء مجمرة، و توفي سنة 617. ينظر: بغية الوعاة 376 ، وكشف الظنون 1775، والأعلام للزركلي 5 / 175) .
- (95) ينظر: الأشباه والنظائر 43/2) .
- (96) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 1 / 394، ومع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 285 ، وحاشية العلامة الصبان" على شرح الشيخ الأشموني: على ألفية الإمام ابن مالك 1 / 191).
- (97) صاحب البسيط هو ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عليّ الإشبيلي، ويعرف بابن العُلج، وكان ممن أقام باليمن، وصنّف بها، ينظر: طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة (298).
- (98) ينظر: الأشباه والنظائر 1 / 73) .
- (99) ينظر: السابق / 254) .
- (100) ينظر: السابق 1 / 254 ، 255) .
- (101) ينظر: الأشباه والنظائر، حرف النون (النادر لا حكم له) 1 / 362) .
- (102) (الجاربردي: هو أحمد بن الحسن، أخذ عن البيضاوي ، وله تصانيف منها الحاوي في الفقه وشرح الكشّاف وشرح شافية ابن الحاجب ، توفي سنة ستٍّ وأربعين وسبعمئة .تنظر ترجمته في: بغية الوعاة 1/303، وهدية العارفين 1/108. ينظر قوله في : الأشباه والنظائر (فائدة: المراد بالشاذ) 1 / 257) .
- (103) ينظر: الأشباه والنظائر، الباب الثاني : المنصرف وغير المنصرف ، 1 / 370) .
- (104) ينظر: الأشباه والنظائر (مسألة: ما هو الصرف وما هو المنع من الصرف) ، 1 / 191) .
- (105) ينظر: الباب علل البناء والإعراب لأبي البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين عبدالله تحقيق : غازي مختار طليمات ، الناشر : دار الفكر - دمشق ، الطبعة الأولى ، 1995م ، 1 / 72) .
- (106) ينظر: أسرار العربية 1 / 54، مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري ، الناشر : دار الشرق العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ، 1992م ، تحقيق : محمد خير الحلواني ، 1 / 105).
- (107) (سقطت من النص . ينظر: الأشباه والنظائر 1 / 191) .
- (108) (اختلف النحويون في الصرف فمذهب المحققين أنه التنوين وحده وقال آخرون هو الجرُّ مع التنوين والدليل على الأوّل من أربعة أوجه : أحدها أنه مطابق لاشتقاق اسم الصرف والثاني أنّ الاسم الذي لا ينصرف يدخله الجرُّ مع الألف واللام بالإضافة مع وجود العلة المانعة من الصرف ، الثالث أنّ الشاعر إذا اضطر إلى تنوين المرفوع والمنصوب قيل قد صرف للضرورة ولا جرَّ هناك ، والرابع أنّه إذا اضطر إلى التنوين في الجرِّ جرَّ ونوّن ولو كان الجرُّ من الصرف لفتح ونوّن لأن ضرورته لا تدعو إلى الكسر واحتجّ الآخرون من وجهين أحدهما أنّ الصرف من التصريف وهو التقليل والجرُّ زيادة تغيير في الاسم فكان من الصرف والثاني أنّ التنوين مُنع منه هذا الاسم لشبهه بالفعل لكونه من خصائص الأسماء والجرُّ بجمه الصفة فيكون من جملة الصرف والجواب عن الأوّل من وجهين أحدهما أنّ

ما ذكره لوصح لم يكن التنوين من الصرف لأنه ليس من وجوه تقلب الكلمة بل هو تابع لما هو تقلب والثاني أن الرفع والنصب تقلب وليس من الصرف وأما الثاني فلا يصح أيضا لأن الألف اللام وغيرها من خصائص الاسم لا تُمَسى صرفاً وكذلك الجر، ينظر: اللباب علل البناء والإعراب 1 / 72، 73 ، وشرح الكافية للرضي 36/1 ، والتصريح 210/2 .

(109) ينظر: شرح المفصل ابن يعيش 58 / 1 ، المطبعة المنيرية .

(110) ينظر: الأشباه والنظائر(مسألة: ما هو الصرف وما هو المنع من الصرف)، 1 / 192 .

(111) ينظر: الأصول في النحو 2 / 202 .

(112) ينظر: التعليقة على المقرب لابن النحاس ، تحقيق جميل عبد الله عويضة ، وزارة الثقافة عمان ، الأردن ، 2004م / 1424هـ

، ص 572 .

(113) ينظر: الأشباه والنظائر، القسم الثاني باب الإعراب والبناء، 2 / 287 .

(114) ينظر: السابق 2 / 287 .

(115) ينظر: السابق 2 / 287 .

(116) ينظر: التعليقة لابن النحاس ص 530 ، والأشباه والنظائر(فائدة: الخلاف في علل البناء، 2 / 33، 2 / 287) .

(117) ينظر: الأشباه والنظائر(مسألة اعتراض والرد عليه) 2 / 288 .

(118) ينظر: الأشباه والنظائر (مسألة: الفرق بين حروف الجر وبين الإضافة وأل في دخولها على الممنوع من الصرف) 2 /

290 .

(119) ينظر: الأشباه والنظائر 2 / 290 .

(120) ينظر: الأشباه والنظائر (مسألة: تنوين الأسماء غير المنصرف للضرورة وعدم تنوين الأسماء المبنية للضرورة)، 2 / 291 .

(121) ينظر: السابق 2 / 41 .

(122) ينظر: السابق 2 / 42 .

(123) هذا معنى قول النحاة: لا يثنى العلم باقياً على علميته، بل إذا أريد تثنيته قدر تكبيره، ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح

ألفية ابن مالك 1 / 324).

(124) اسم الجنس لا يثنى ولا يُجمع. ينظر: كتاب الحمل 32، واللّمع 102، والبسيط في شرح الحمل 1 / 216، والمختص

356/1.

(125) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 158 ، قال الإمام السيوطي: ومنع المازني تثنية العلم المعدول نحو عمر وجمعه جمع

سلامة أو تكسير وقال أقول جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر قال أبو حيان ولا أعلم أحدا وافقه على المنع مع قول

العرب العمران فإذا ثني على سبيل التغليب فمع اتفاق اللفظ والمعنى أول) .

(126) قال أبو علي في الإيضاح العضدي ص 301، 302 "والمعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر عدلا عن عامر وزافر المعرفتين ألا ترى أن ذلك ليس في أصول النكرات ولو سمي رجلا نغراً أو جعلاً أو حطماً لا يصرف في المعرفة والنكرة جميعاً؛ لأن فيها التعريف فقط دون العدل"، ولم أقف فيه على نص كلامه .

(127) (ينظر: تعليق الفرائد شرح ألفية ابن مالك للدماميني 1/ 187: 190).

(128) (ينظر: الأشباه والنظائر 2/ 54) .

(129) (ابن الصائغ هو : محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردى؛ شمس الدين أبو عبد الله، المعروف بابن الصائغ، وُلد سنة 716هـ، واشتغل بالعلم، وبرع في اللغة، والنحو، والفقه؛ وأخذ عن الشهاب بن المرخل، وأبي حيان، كان ملازماً للاشتغال، كثير المعاشرة للرؤساء، كثير الاستحضر؛ فاضلاً، بارعاً، حسن التّظلم والتّتر، قويّ البادرة، دَمِتْ الأخلاق؛ ولي قضاء العسّكر، وإفتاء دار العدل، ودرّس بالجامع الطّولونيّ وغيره، ومن مصنّفاته : شرح المشارق في الحديث، وشرح الألفيّة لابن مالك، والتذكّرة في النحو - في عدّة مجلّدات - كتاب الوضع الباهر في رفع أفعال الظاهر ، وغيرها. توفّي سنة 776هـ. يُنظر : الوافي بالوفيات 3/ 244، والدّر الكامنة 4/ 119، 120، والدليل الشّافى 2/ 635، وبُغية الوعاة 1/ 155، وهديّة العارفين 2/ 99).

(130) (علي بن عبد الصمد بن الرماح المقرئ الشافعي علي بن عبد الصمد بن محمد بن مفرج الشيخ عفيف الدين ابن الرماح المصري المقرئ النحوي الشافعي، ولد سنة سبع وخمسين وخمس مائة بالقاهرة، وتوفي سنة ثلاث وثلاثين وست مائة . الوافي بالوفيات 6 / 433) .

(131) (البيت من الرجز المشطور، ولم أقف على قائله.

و(هيثم) هو: هيثم بن الأشر، وكان مشهوراً بين العرب بحُسن الصوت في حدائه وبمعرفة البيداء.

والشاهد فيه: (لا هيثم) حيث نصب (هيثم) ب:(لا) وهو علم معرفة لتأوله بالنكرة؛ لأنه أراد: لا مثل هيثم، أو أنه لاشتهاره صار شائعاً كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى قبل دخول (لا) عليه.

البيت ورد في: الكتاب 2/ 296، والمقتضب 4/ 362، والأصول 1/ 382، وتحصيل عين الذهب 350، والمفصل 106، وأما ابن الشّجريّ 1/ 365، وأسرار العريّة 250، وشرح المفصل 2/ 103، وشرح الكافية الشّافية 1/ 530، وشرح الرّضويّ 1/ 260، و اللّحة في شرح الملّحة 1/ 500، والملّخص 507، والخزّانة 4/ 57).

(132) (هذا قول لبعض العرب ، وقد ورد في : كتاب سيبويه 1/ 355، وشرح الكافية الشّافية لابن مالك 1/ 532، وجمع الهوامع 1/ 289) .

(133) (قال الرّضويّ في شرح الكافية 1/ 260: "معنى قضية ولا أبا حسن لها: لا فيصل لها؛ إذ هو . كرم الله وجهه . كان فيصلاً في الحكومات على ما قال النبي - ﷺ -: "أفضأكم عليّ" فصار اسمه - ﷺ - كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ (الفيصل). وعلى هذا يمكن وصفه بالنكر؛ وهذا كما قالوا: (لكلّ فرعون موسى) أي: لكلّ جبار قهار؛ فيصرف (فرعون) و (موسى) لتكثيرهما بالمعنى المذكور".

ويُنظر هذا القول في: الكتاب 2/ 297، والمقتضب 4/ 363، والأصول لابن السراج 1/ 465 ، وأما ابن الشّجريّ 1/ 366، وشرح المفصل 4/ 123، وشرح الكافية الشّافية 1/ 530، وتخليص الشّواهد 401، و اللّحة في شرح الملّحة 1/ 501، وجمع الهوامع 2/ 195 والأشموبي 2/ 4 وخزّانة الأدب 2/ 57. وجاءت الرواية في الكتاب و الأمالي بطرح (لها) .

- (134) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك 1/ 520.
- (135) ينظر: الأشباه والنظائر 1/ 268 .
- (136) ينظر: الأشباه والنظائر 1/ 268 ، والخصائص 1 / 323، باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولاً .
- (137) يعني : الفارسي .
- (138) ينظر: الأشباه والنظائر 1/ 269 .
- (139) ينظر: السابق 1/ 270 .
- (140) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، 2 / 493.
- (141) ينظر : شرح المرادي 4 / 170، المساعد 3 / 44، الأشموي 3 / 403 .
- (142) ينظر: المساعد 3/ 44، التصريح 2 / 352 .
- (143) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري 2 / 501، 502.
- (144) ينظر: شرح المفصل 1/ 133، والارتشاف 2 / 892.
- (145) البيت من الطويل، وهو للنجير السلولي، وقيل: للمخلب الهلالي. ويروى : لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوٌ .
و(يشري): يبيع. و (الملاط): عضدا البعير. و (التجيب): الجيد الأصيل.
والشاهد فيه: (فبيناه) يريد: فبيناه هو، حيث حذف الواو من (هو) وهي متحركة للضرورة الشعرية، ففاسوا عليها حذف التنوين وهو ساكن ، فوذلك لأن حذف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك.
البيت ورد في: الكتاب 1/ 32 - الحاشية -، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي 1/ 332، وما يحتمل الشعر من الضرورة 51، 130، والقواني 51، 52، والأصول 3/ 439، 460، والتكملة 31، والمسائل العسكرية 199، والخصائص 1/ 69، وأمالي ابن الشجري 2/ 506، والإنصاف 2/ 512، 678/2، وشرح المفصل 1/ 68، 96/3، وضرائر الشعر 126، واللمحة في شرح الملح 2/ 784 .
- (146) سبق تخريجه .
- (147) البيت من الطويل ، وهو لخالد بن الطيفان في الحيوان 6 / 40 ، والمؤتلف والمختلف ص 149 ، وله أو للزبرقان بن بدر في الأشباه والنظائر 2 / 108 ، والدرر 6 / 81 ، والمقاصد النحوية 4 / 171 ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى 2 / 259 ، 375 ، والإنصاف 2 / 515 ، والخصائص 2 / 431 ، وكتاب الصناعتين ص 181 ، ولسان العرب (جدع) ، ومجالس ثعلب 2 / 464 ، وهمع الهوامع 2 / 130.
- والشاهد : عطف " عينيه " على " أنفه " لتحقيق المحاذاة، والقياس : يجدع أنفه ، ويفقأ عينيه) .
- (148) البيت من الرجز المشطور، وهو للعجاج.

والشاهدُ فيه: (الحمي) قيل: إنّه حَذَفَ الميم، فبقي (الحَمَا) فأبدل من الألف ياء. يُنظر: شرح الكتاب للسّيرانيّ ج1/ق170/أ، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة 107، وتحصيل عين الدّهب 58).

وقال السّيرانيّ: "حَذَفَ الألف والميم جميعاً، ثمّ أطلق معوّضاً بالياء". يُنظر: شرح الكتاب للسّيرانيّ ج1/ق169/ب، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة 106. وهناك وجهٌ آخر؛ وهو: أن يكون حذف الألف فبقي (الحَمَم) فأبدل من الميم الثّانية ياءً استتقلاً للتّضعيف، كما قالوا في (تظنّنت): تظنّنت، ثمّ كُسر ما قبل الياء لثلاً لتقلب أليفاً، فصار (الحمي). ويروى: قَوَاطِنَا مَكَّةَ مِنْ وُزُقِ الحَمِي ، وأيضاً: أوالفا .

يُنظرُ هذا البيت في: الكتاب 26/1، وما ينصرف وما لا ينصرف 69، وأمالي القالي 199/2، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة 106، والخصائص 135/3، 473/2، والمحتسب 78/1، والإنصاف 519/2، وشرح المفصل 75/6، وضرائر الشّعر 143، والمقاصد النّحوية 554/3، 285/4، واللمحة في شرح الملحة 792/2، والدّيونان 453/1).

(149) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 493، مسألة منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر (م 70).

(150) يُنظر: شرح ابن عقيل 3 / 338، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي 3 / 1225، وحاشية العلامة الصبان" على شرح الشيخ الأشموني على ألفية الإمام ابن مالك 1 / 399 .

(151) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 488، مسألة هل يجوز صرف أفعال التفضيل في ضرورة الشعر، المسألة (69).

(152) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذليّ، من قصيدة يمدح بها تأبّط شرّاً، وكان زوج أمّه.

(ممن حملن به) أي: هو ممن حملت به النساء، و(حُبْكُ النَّطَاق): أطرافه، جمع: حِبَاك. و (المهبل) من أهبله اللحم وهبّله: إذا كثر عليه وركب بعضه بعضاً؛ ويقال هو: المعتوه الذي لا يتماسك والمعنى: إنّ هذا الفتى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم وهنّ غضاب غير متهيّئات لأزواجهنّ فشبّ محموداً؛ وهذا من مزايم العرب الباطلة.

والشاهد فيه: (عواقد حبك النّطاق) حيث نصب (عواقد)، (حبك النّطاق)؛ وفيه دليلٌ على إعمال اسم الفاعل مجموعاً جمع تكسير. والبيت ورد في: الكتاب 109/1، وديوان الهذليّين 92/2، وشرح أشعار الهذليّين 1072/3، وتحصيل عين الدّهب 110، والإنصاف 489/2، وشرح المفصل 74/6، وابن النّاظم 430، والمقاصد النّحوية 558/3، و اللّلمحة في شرح الملحة 345/1، وشرح الرضي على الكافية 3 / 423، والأشمويّ 299/2، والخزانة 192/8، 193).

(153) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي 3 / 1225 .

(154) البيت من الخفيف لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص 35.

اللغة: أتاها، الضمير يرجع إلى ناقة صالح عليه السلام "أحيمر" أراد الذي عقر الناقة واسمه قدار بن سالف وكان أحمر أزرق أصهب "عضب" -بفتح العين وسكون الضاد- السيف القاطع.

الإعراب: "أتاها" فعل ومفعول "أحيمر" فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة "كأحي" الكاف للتشبيه والتقدير: أتاها مثل السهم بعضب وقيل: التقدير: أتاها بعضب كأحي السهم، أي: كمثل السهم، فعلى الأول محل الكاف نصب وعلى الثاني الجر "بعضب" جار ومجرور متعلق بأتاها "فقال" فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه "كوبي عقيرا" جملة وقعت مقول القول، الياء اسم كان -والخطاب للناقة- عقيرا خبر كان يستوي فيه المذكر والمؤنث. الشاهد: قوله: "أحيمر" حيث نونه مع أنه يستحق المنع؛ وذلك لأجل الضرورة.

والبيت ورد في : الأشموني 2/ 541، والمقاصد النحوية 4/ 377 ، والمقرب 2/ 202. حاشية العلامة الصبان" على شرح الشيخ الأشموني: على ألفية الإمام ابن مالك 1 / 400، و البحر المحيط ، ج 5 ، ص 96 ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 3 / 1226).

(155) (البيت من الكامل للمثلّم المري، ويروى : أجرا لآخرة ، قسماً آخرة ، جرماً لآخري .

الإعراب: "إني" حرف توكيد ونصب والياء اسمها "مقسم" خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة "ما ملكت" ما موصولة وملكتم فعل وفاعل والجملة صلة ما والعائد محذوف تقديره: ما ملكته، ومقسم مضاف وما ملكت مضاف إليه "فجاعل" الفاء عاطفة للمفصل على الجمل "جاعل" مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وخبره محذوف تقديره: فمنه جاعل "أجرا" منصوب بجاعل "لآخري" جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره: أجرا كائنا لآخري "ودنيا" عطف على أجرا، وفيه حذف تقديره: ومنه جاعل دنيا "تنفع" فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة صفة لدنيا.

الشاهد: قوله: "دنيا" حيث نونه الشاعر.

والبيت ورد في: الأشموني 2/ 542، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب 8 / 297، والمقاصد النحوية 4 / 376، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 3 / 1671، وحاشية الخضري على ابن عقيل 3 / 43).

(156) (ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 3 / 1227) .

(157) (ينظر: السابق 3 / 1227) .

(158) (البيت من المتقارب لعباس بن مرداس السلمي الصحابي في ديوانه ص84: قالها وقد أعطاه الرسول من غنائم حنين بعض الإبل في حين أنه أعطى كثيراً من المؤلفات لقلوبهم كلا منهم مائة بعير فقال العباس هذه الأبيات ومنها: وما كنت دون امرئ منهما ومن تضع اليوم لا يرفع وحصن وحابس، هما والدا: عيينة بن حصن والأقرع بن حابس وكانا ممن أعطاهما الرسول مائة بعير، فلما قال ذلك أمر النبي بإرضائه، فأعطي مثل ما أعطوا.

والشاهد فيه: أجاز الكوفيون والأخفش وأبو علي الفارسي للشاعر أن يمنع صرف ما حقه أن ينصرف .

والبيت ورد في : الأغاني 14 / 291، والإنصاف 2 / 499، وخزنة الأدب 1 / 147، 148، 253، والدرر 1 / 104، وسمط اللآلي ص33، والتصريح 2 / 119، وشرح المفصل 1 / 68، والشعر والشعراء 1 / 107، 306، 2 / 752، ولسان العرب 6 / 97 "ردس"، والمقاصد النحوية 4 / 365، وبلا نسبة في صناعة الإعراب 2 / 546، 547، ولسان العرب 10 / 316 "فوق").

(159) (ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 3 / 1227) .

(160) (ينظر: الخصائص 1 / 208) .

(161) يقصد : البراهين الأدبية في الرد على الحماسة التركيبية ، وقد نبه على صفحة غلاف النسخة المطبوعة على ذكرها ، وهنا نبه على عدوله عن طبعها مع الدرر في منع عمر.

(162) (محمد سليم اليقوي (1297 - 1359 هـ = 1880 - 1941 م): هو سليم بن حسن اليقوي، أبو الإقبال: شاعر، كثير النظم، له علم بالفقه والأدب، ولد في بلدة (لد) بفلسطين، وتعلم بها، ثم بالأزهر، حيث أقام 12 عاماً، وعين مدرساً في جامع

(يافا) فمفتيًا لها، سنة 1322هـ، وتوفي بمكة بعد تأدية مناسك الحج، وكان ينعت بحسان فلسطين، له: (حسانات اليراع - ط) وهو ديوان شعره في شبابه، و(حكمة الإسلام - ط) رسالة، و(الاتحاد الإسلامي - ط)، و(المنهج الرفيع في المعاني والبيان والبديع - خ) و(حسان ابن ثابت - خ). الأعلام للزركلي 3 / 117، ومعجم المؤلفين 4 / 246).

(163) ([ضل] : ضَلَّ الشَّيْءُ يَضِلُّ ضَلًّا : إذا ضاع. وإذا حَارَ الرَّجُلُ عَنِ الْقَصْدِ قِيلَ : ضَلَّ يَضِلُّ وَيَضِلُّ. وَالتَّضَلُّلُ : مَصْدَرٌ كالتَّضَلُّلِ؛ لِمَصْدَرِ ضَلَّكَ. وَضَلَّكَ مَكَانِي : إذا لم تَهْتَدِ إليه. وَأَضَلَّكَ بِعَيْرِي : إذا أَفَلَّتْ قَدَهَبَ. وَالضَّالَّةُ مِنَ الإِبِلِ : التي تَبْتَمَى بِمَضِيْعَةٍ لَا يُعْرَفُ لها رَبٌّ، وَالجَمِيعُ الضَّوَالُ. المحيط في اللغة الضاد واللام ص 432 ، قال الليث : الضَّالَّةُ مِنَ الإِبِلِ التي بِمَضِيْعَةٍ لَا يُعْرَفُ لها مالك ، وهو اسم للذكر والأنثى ، وَالجَمِيعُ الضَّوَالُ . تهذيب اللغة 11 / 320).

(164) يراد بهذا ابن التلاميذ في قوله صرف عُمر ، والخوارزمي بقوله صرف زُرُّ في التخمير 1 / 214 .

(165) ينظر : شرح عمدة الحفاظ لابن مالك ص 869 ، 870 ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك 3 / 1474.

فهرس المراجع

- القرآن الكريم .

- الأزهري ، خالد ، التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، وبهامشه حاشية الشيخ يس ، د ط (مصر، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي ، د . ت).

- الأزهري، محمد بن أحمد ، تهذيب اللغة، تح عبد السلام هارون، القاهرة 1384 هـ - 1964 م.

- الأصفهاني، علي بن الحسين، الأغاني ، تحقيق : سمير جابر ، ط 2 (بيروت ، دار الفكر ، د ت).

- الأشموني، محمد بن علي ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان ، د ط (مصر، دار إحياء الكتب العربية ، د . ت) .

- ابن أبي الصلت، أمية ، ديوان أمية، تحقيق د/ عبد الحفيظ السلطلي ، المطبعة التعاونية دمشق، الطبعة الثانية 1977 م.

- الأنباري، محمد بن القاسم أبو بكر، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، تح: حسن حمد ، ط 1 (لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، 1418هـ . 1998 م).

أسرار العربية ، لأبي سعيد ابن الأنباري ، الناشر : دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى ، 1995م ، تحقيق : د . فخر صالح قدارة .- الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، د ط (القاهرة ، دار الفكر العربي، 1998م) .

الأندلسي، أبو محمد القاسم بن أحمد بن موفق علم الدين اللورقي (575هـ - 661هـ) المحصل شرح المفصل .

- البغدادي ، إسماعيل باشا، هدية العارفين ، د ط (بيروت : دار الكتب العلمية ، 1992 م) .

البغدادي ، عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ) ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق : محمد نبيل طريفي/اميل بديع اليعقوب ، الناشر : دار الكتب العلمية ، سنة النشر : 1998م ، بيروت .

- التبريزي ، شرح الحماسة ، دار العلم - بيروت .

- الترمذي ، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون ، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت .

- الجامي ، عبد الرحمن بن أحمد بن محمد ، الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، تحقيق أسامه طه الرفاعي ، د. ط (مصر ، القاهرة ، دار الآفاق العربية ، د. ت) .
- الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن ، المقتصد في شرح الإيضاح ، تح: كاظم بحر المرجان ، ط1 (العراق : دار الرشيد ، 1982م) .
- ابن الجزري ، غاية النهاية في طبقات القراء ، بتحقيق برجشتراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1402 هـ .
- ابن جني ، أبي الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، د ط (بيروت ، عالم الكتب ، د . ت) .
- كتاب اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق / د. فائز فارس ، الناشر : دار الكتب الثقافية - الكويت .
- الجوهرية ، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد القاهري الشافعي (ت 889هـ) ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، المؤلف : ، تحقيق : نواف بن جزاء الحارثي ، الناشر : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، 1423هـ/2004م .
- الجوهرية ، إسماعيل بن حماد ، معجم الصحاح ، اعطني به خليل مأمون شيحا ، د ط (بيروت ، دار المعرفة ، نشر: 2012م) .
- ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق الدكتور موسى بن بناي العليلي ، وزارة الأوقاف العراقية ، بغداد 1982م .
- حاجي خليفة ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مكتبة المثنى ، بغداد .
- ابن الحجاج ، مسلم ، صحيح مسلم ، تحقيق: نظر بن محمد الفارابي أبو قتيبة ، ط1 (الناشر: دار طيبة ، سنة النشر: 1427 هـ - 2006م) .
- ابن حجر العسقلاني ، لسان الميزان ، حيدر آباد الدكن 1331 هـ .
- أبو الحديد ، أبو حامد ، عز الدين (ت 656هـ) ، شرح نهج البلاغة تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر : دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- الحموي ، ياقوت ، معجم الأدباء ، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، د . ط (بيروت: دار الكتب العلمية، 2011م) .
- أبو حيان ، محمد بن يوسف بن علي ، ارتشاف الضرب ، تح: د. رجب عثمان محمد ، راجعه: د. رمضان عبد التواب ، ط1 (القاهرة: مكتبة الخانجي ، 1428هـ - 1998م) .
- التذيل والتكميل ، تح/ د. حسن هندراوي ، ، ط1 (دمشق: دار القلم ، 1418 هـ . 1997م) .
- خالد بن عبدالله الأزهرية ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، تحقيق : د. عبد الكريم مجاهد ، الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة : الأولى ، 1996م .
- ابن خالويه ، أسماء الأسد ، حققه د. محمود جاسم الدرويش ، ط/ مؤسسة الرسالة . ط2 1409 هـ - 1989م) .
- ابن الخشاب ، المرتجل في شرح الجمل للجرجاني ، تحقيق علي حيدر ، دمشق 1972م ، ، .
- الخضري ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ط/ دار إحياء الكتب العربية 1356 هـ - 1937م .
- الخوارزمي ، صدر الأفاضل القاسم ، التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1990م .

- الدّهبي ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد ، سير أعلام النبلاء،المحقق : مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرنؤوط ،الناشر : مؤسسة الرسالة، بدون تاريخ.
- الرضي ، محمد بن الحسن ، شرح كافية ابن الحاجب ، تح/ أحمد السيد أحمد ،د. ط (مصر: المكتبة التوفيقية ، د. ت .).
- شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزّرفاء، ومحمد محيي الدّين عبد الحميد، بيروت، 1982 م.
- الزبيدي ، محمد بن الحسن ، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط (القاهرة ، دار المعارف ،1984م) .
- الزبيدي ، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، كريم سيد محمد محمود، د . ط (بيروت ،دار الكتب العلمية،2012م).
- الزجاجي ، عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي ، الإيضاح في علل النحو، تح / د. مازن المبارك ، ط1 (بيروت :دار النفائس ، 1394هـ - 1974 م) .
- الجمل في النحو، تحقيق الدكتور عليّ توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ط / الثانية، 1405هـ.
- مجالس العلماء ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط 2(القاهرة ، دار الرفاعي بالرياض الناشر : مكتبة الخانجي ، 1403 هـ - 1983 م) .
- الزركلي، خير الدين بن محمود ، الأعلام ، ط 6 (لبنان ، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1984م).
- الزمخشري ، المفصل في صناعة الإعراب ، الناشر : دار ومكتبة الهلال - بيروت ، الطبعة الأولى ، 199م ، تحقيق : د. علي بو ملحم .
- الزيات ، أحمد حسن ، مجلة الأزهر، سبتمبر 1961، العدد 2.
- السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث ،سنن أبي داود،الناشر : دار الكتاب العربي . بيروت .
- السخاوي ، شمس الدين ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت . لبنان، بدون تاريخ0
- ابن السراج ، الأصول في النحو ، تحقيق / د.عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1988م .
- سركيس، يوسف اليان ، معجم المطبوعات العربية والمعربة ، د. ط (القاهرة :نشر:مكتبة الثقافة الدينية، 2008م) .
- السلمي ، العباس بن مرداس ، ديوان العباس بن مرداس، جمع وتحقيق: د.يحيى الجبوري ،دار النشر: مؤسسة الرسالة ،الطبعة الأولى (1412هـ - 1991م).
- سيوييه، عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب، تح: عبد السلام هارون ، ط 2 (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م) .
- ابن سيده ، المخصّص ، بعناية محمّد محمود التركي الشنقيطي ومعاونة عبد الغني محمود، مطبعة بولاق، القاهرة 1321 هـ .
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر ، حققه: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - د . ط (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1976م) .
- الاقتراح في أصول النحو، ضبطه عبد الحكيم عطيه، وراجعاه علاء الدين عطية، دار البيروتي ، ط 2 ، 1427هـ - 2006م).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ترجمة ثعلب ، تحقيق: علي محمد عمر، د . ط (القاهرة : مكتبة الخانجي، 2005م) .

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ضبطه وصححه فؤاد علي منصور، د ط (بيروت ،نشر: دار الكتب العلمية،2009م)، ج 2،ص 494 .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح/ د. عبد الحميد هندراوي، د. ط (مصر: القاهرة،المكتبة التوفيقية ، د . ت) .
- الشلوبين ، التوطئة، تح : يوسف أحمد المطاوع ،د.ط (القاهرة ،مكتبة الخانجي ، دار التراث العربي، 1401 هـ . 1981م) .
- الشنقيطي ، أحمد بن الأمين ،الوسيط في تراجم أدياء شنقيط ، المحقق: فؤاد سيد ، الناشر: مطبعة المدني ، سنة النشر: 1409 – 1989م، الطبعة الرابعة .
- الصبان ، حاشية العلامة الصبان" على شرح الأشموني: على ألفية الإمام ابن مالك للشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي ،الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، الطبعة الأولى 1417 هـ -1997م .
- الصلاح الصفدي ، الوافي بالوفيات (ت 764 هـ)، تح: ريتز، ط 2،فيسبادن، 1961م.
- ابن صويلح المالكي ، محمد بن عبد الله المطلوب ، اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية ، شرح المقصود ،رسالة ماجستير ،في جامعة أم القرى 1424 /1425هـ.
- الطنطاوي ،الشيخ محمد ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط1(مصر، دار المنار ،1412هـ - 1991م) .
- طه حسين، المجموعة الكاملة، المجلد الأول، دار الكتاب اللبناني، 1982 م .
- ابن عصفور، علي بن مؤمن ، شرح جمل الزجاجي ، تح: فواز الشعار ، ط1(بيروت لبنان: دار الكتب العلمية ،1419هـ - 1998م) .
- اللباب علل البناء والإعراب ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، الناشر : دار الفكر - دمشق ،الطبعة الأولى ، 1995م .
- مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري ،الناشر : دار الشرق العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ، 1992م ،تحقيق : محمد خير الحلواني .
- ابن عادل ، أبو حفص عمر بن علي ، تفسير اللباب ،دار النشر / دار الكتب العلمية . بيروت .
- ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ،الناشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ،الطبعة : العشرون 1400 هـ - 1980 م .
- المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق/ أ . محمد كامل بركات ،د. ط (د. م: دار المدني ، 1405 هـ . 1984م) .
- ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (د.ت) .
- الفارسي ، أبو عبد الله الطيب، فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح ، تحقيق:د. محمود يوسف فجال، ط. دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث الإمارات ، الطبعة الثانية 1423 هـ ،2002 م .
- الإيضاح العضدي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط (2) 1416هـ .

- الفيروز آبادي، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ت محمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق 1972م.
- القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت 1407هـ، 1987م .
- الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق عبد العظيم الشناوي، المكتبة العلمية، بيروت .
- ابن قاضي شُهبة ، طبقات النحاة واللغويين، تحقيق الدكتور محسن غيَّض، مطبعة النعمان، النجف، 1974م.
- قدارة ، فخر صالح سليمان ، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ، ط/ دار الأمل ، الطبعة الأولى 1410هـ ، 1990م.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد ، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، الناشر : دار الكتب المصرية - القاهرة الطبعة : الثانية ، 1384هـ - 1964 م .
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي ، البداية والنهاية، حققه ودقق اصوله وعلق حواشيه : علي شيري ، الناشر : دار إحياء التراث العربي، الطبعة : الأولى ، 1408 هـ - 1988م.
- كحالة ، عمر رضا، معجم المؤلفين، د. ط (بيروت، مكتبة المثنى ، دار إحياء التراث العربي، 1999م) .
- الكفومي ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني ، كتاب الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - 1419هـ - 1998م.
- ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، سنن ابن ماجة، الناشر : مكتبة أبي المعاطي ، طبعة الرسالة.
- ابن مالك ، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل ، تح: محمد عبد القادر عطا ، طارق فتحي السيد، ط1(بيروت : لبنان ، دار الكتب العلمية ، 1422هـ . 2001م) .
- شرح الكافية الشافية، تح: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود ، ط 1(بيروت لبنان : دار الكتب العلمية ، 1420هـ - 2000م).
- شرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ، حققه عدنان عبد الرحمن الدوري ، وطبعته دار/ العاني ، بغداد ، 1397هـ - 1977م).
- المبرد، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب ل محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت 285هـ)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر : دار الفكر العربي - القاهرة ، الطبعة : الثالثة 1417 هـ - 1997 م.
- المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، د ط (القاهرة ، نشر: دار الكتب المصرية، 2013م) .
- المحبي ، محمد أمين بن فضل الله، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، د.ط (القاهرة : الناشر: المطبعة الوهيبية، سنة النشر: 1284هـ) .
- المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله ، أبو محمد بدر الدين ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: أ. د. / عبد الرحمن علي سليمان، ط1 (القاهرة : الناشر: دار الفكر العربي ، 1428هـ - 2008م) .
- شرح التسهيل ، تح: محمد عبد النبي ، ط1(مصر، مكتبة الإيمان ، 1427هـ . 2006م) .
- ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن ، الرد على النحاة ، تح، د. محمد إبراهيم البنا ، ط1(القاهرة ، ، دار الاعتصام ، 1399 هـ ، 1979م) .
- ابن معطى ، الفصول الخمسون ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، ط/ عيسى البابي الحلبي .
- ابن منظور ، محمد بن مكرم ، لسان العرب ، د ط (القاهرة ، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2014م) .

محمد إبراهيم محمد بخيت (كتاب الدرر في منع عمرة تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي في الرد على الشيخ محمد محمود بن التلاميذ التركي الشنقيطي القائل بصرف عمر تحقيق ودراسة)

- ناظر الجيش، محمد بن يوسف، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: أ.د: علي محمد فاخر وآخرون، ط1 (مصر، دار السلام، 1428 هـ . 2007 م) .
- ابن الناظم، محمد بن محمد، شرح ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، ط 1 (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 1420 هـ - 2000 م) .
- ابن النحاس التعليقة على المقرب، تحقيق جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة عمان، الأردن، 2004 م / 1424 هـ،
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 5 (بيروت، دار الجيل، 1399 هـ - 1979 م)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق /الأستاذ الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1 (مصر: الإدارة العامة للجامع الأزهر، د . ت) .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة السادسة، 1985 م، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله.
- ابن الوراق، علل النحو، تحقيق ودراسة: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 1999 م.
- ابن يعيش، الحسن بن محمد، شرح المفصل، تح/ أ. أحمد السيد أحمد، ط1 (مصر: المكتبة التوفيقية، د . ت)، وطبعة أخرى، ط/ المطبعة المنيرية .